العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية
– دراسة ميدانية–

إعداد

د/ سلوى عبد الرحمن عبد الدايم

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة طنطا

٢٠١٩

العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية
– دراسة ميدانية–

المستخلص:

استهدف هذا البحث دراسة العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية. ويشمل النموذج أربعة متغيرات: الأول: آليات الحوكمة (مجلس الإدارة – لجنة المراجعة – لجنة المخاطر) –الثاني: خصائص البنك (الحجم والعمر ونوع البنك وعدد الفروع وطبيعة المعاملات) الثالث: الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي –الرابع: تحسين اداء البنوك. وفى هذا النموذج ندرس ثلاثة علاقات الأولى: آليات الحوكمة (مجلس الإدارة – لجنة المراجعة – لجنة المخاطر والثانية: خصائص البنك (الحجم والعمر ونوع البنك وعدد الفروع وطبيعة المعاملات) وتعتبر من العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي، الثالثة: أثر الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك. وتم القيام بدراسة ميدانية باستخدام قائمة استقصاء لتحليل آراء كل من الأكاديميين بكليات التجارة ومحللين ماليين والمحاسبين الماليين والإدارة العليا وجاءت النتائج كالآتي: علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن الشمول المالي كما انه توجد علاقة إيجابية بين خصائص البنك والإفصاح عن الشمول المالي وأخيرا توجد علاقة إيجابية بين الإفصاح عن الشمول المالي وتحسين أداء البنوك.

المصطلحات:– الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي– آليات الحوكمة – خصائص البنك – أداء البنوك المصرية

Abstract:

This study aimed to study the factors affecting the disclosure of financial inclusion indicators and their impact on improving the performance of Egyptian banks. The model includes four variables: First: Governance mechanisms (Board of Directors - Audit Committee - Risk Committee) Second: Bank characteristics (size, age, type and number of bank branches and the nature of the transactions) Third: Disclosure of financial inclusion indicators - Fourth: Improving the performance of banks . In this model, we examine three relationships the first: Governance mechanisms (Board of Directors - Audit Committee - Risk Committee), Second: Bank characteristics (size, age, type and number of bank branches and the nature of the transactions) It is considered factors affecting the disclosure of

financial inclusion indicators, Third: the impact of the disclosure of financial inclusion indicators on the performance of banks. A field study was conducted using questionnaire to analyze the opinions of the academicians in the faculties of commerce, Financial analysts, Financial accountants and the top management. The results were as follows: Positive relationship between Governance mechanisms and the disclosure of financial inclusion indicators . there is also a positive relationship between Bank characteristics and the disclosure of financial inclusion indicators . and finally, there is a positive relationship between the disclosure of financial inclusion and improving the performance of banks.

Keywords: Disclosure of financial inclusion indicators- Governance mechanisms- Bank characteristics- the performance of Egyptian banks

القسم الأول: الإطار العام للبحث

١-مقدمة

تم توسيع نطاق المعلومات المفصح عنها تجاه الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي من خلال إصدار المعايير والإرشادات المحاسبية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وانتقل الاهتمام للإفصاح عن نوع معين من المعلومات المعروفة باسم الشمول المالي وذلك بقرار البنك المركزي المصري رقم ٢٣٠١ الصادر فى ٢٩ نوفمبر لسنة ٢٠١٦ وعليه أصبح الشمول المالي على رأس أولويات الدولة وبالتالي قد بدأت بالفعل فى اتخاذ خطوات إيجابية تضمن بها تطبيق الشمول المالي ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية ومن أهمها قطاع البنوك. كما يواكب إطلاق صندوق النقد العربي للمبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية الجهود الدولية في هذا الشأن وينسجم مع أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ حيث تم اعتبار الشمول المالي في مقدمة الوسائل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية وهما ركيزتان رئيسيتان للتنمية المستدامة.

ومن الجدير بالذكر، أن الشمول المالي يسهم في تحقيق عدد كبير من الأهداف السبعة عشرة الطموحة للتنمية المستدامة من خلال تشجيع الخدمات المالية الرقمية والحصول على التمويل والادخار والتأمين بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كذلك استحوذت قضايا الشمول المالي خلال السنوات الماضية على اهتمام المؤسسات والأطر الدولية المعنية

مثل مجموعة العشرين التي أوصت بإطلاق الشراكة العالمية للشمول المالي، إضافة إلى ما تحظي به قضايا الشمول المالي من أهمية في برامج وأنشطة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

٢-طبيعة المشكلة

خلال العقدين الأخيرين شهد عالم الأعمال انتشار ظاهرة الإفصاح غير المالي (على سبيل المثال الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمي) في كثير من الدول، وتمت ممارسة ضغط كبير على القطاع المالي للمشاركة والإفصاح عن نوع معين من المعلومات المعروفة باسم الشمول المالي، كما ظهر الشمول المالي كقضية مهمة على الصعيد العالمي في جدول أعمال التنمية المستدامة حيث يتم الالتزام بالشمول المالي من خلال توفير التمويل والتسهيلات الائتمانية.

رغم أهمية الالتزام باللوائح الحكومية والهيئات التنظيمية إلا أنها وحدها لا تعد المحرك الهام للأعمال المصرفية المستدامة فهي تشمل العوامل الهامة التي يجب أن تمثل مفهوم البنك المستدام مثل زيادة القيمة لأصحاب المصالح وانخفاض المخاطر وزيادة العائد.

ولقد حدد كل من (Eccles & Serfeim, 2013) بأن مؤشرات الشمول المالى هامة لقياس الأداء الاجتماعي لإظهار مدى التزام البنوك بالاستدامة وفى نفس الرأى اقترح كل من (Bose et al., 2017; Halder, et al., 2016) بأن الإفصاح عن الشمول المالي يقع تحت مظلة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وبالتالي يمكن النظر إلى الإفصاح عن الشمول المالي كجزء من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

ترتبط الحوكمة بالمسئولية الاجتماعية للشركة بعلاقة إيجابية للعديد من الأسباب ومنها الاستخدام الواسع من قبل المستثمرين للاستثمار باستخدام المسئولية الاجتماعية، كما أن ممارسات الحوكمة الجيدة (الضعيفة تؤدى إلى زيادة (نقص) المسئولية الاجتماعية، كما يرى البعض تكامل كل من الحوكمة والمسئولية الاجتماعية فالحوكمة القوية للشركات ترتبط بارتفاع في مستوى المسئولية الاجتماعية

وهناك تداخل بين حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية بشكل أكثر تحديداً النظر إلى مفهوم أوسع من حوكمة الشركات فمن الواضح أن الحوكمة الجيدة يستلزم المسئولية الاجتماعية والإهتمام الواجب لجميع أصحاب المصالح الأساسين (kendall, 1999) والتأكد أن الشركات مسئولة أمام أصحاب المصالح (Dunlop, 1998) وبالتالي هناك تداخل واضح بين مفهوم حوكمة الشركات وتصورات أصحاب المصالح بشأن المسئولية الاجتماعية التي تأخذ بعين الاعتبار تجاه شبكة معقدة من أصحاب المصلحة التي تدعم

وتضيف قيمة للشركة (Freman, 1994) ، وعلى العكس يؤكد العديد من علماء المسئولية الاجتماعية على الحاجة إلى التمسك بمعايير الحوكمة الضيقة وبخاصة في مناقشة البعد الداخلى للمسئولية الاجتماعية.هذا يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (١): الروابط الأساسية بين حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية

الحوكمة	المسئولية الاجتماعية
- مفهوم حوكمة الشركات الواسع: يقوم بمراعاة كل أصحاب المصالح والتأكد من أن الشركات مسئولة أمام جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين (Kendall, 1999; Dunlop, 1998) - مفهوم حوكمة الشركات الضيق: ضمان المساءلة والامتثال والالتزام والشفافية. (MacMillan et al., 2004)	- مدخل أصحاب المصالح تجاه المسئولية الاجتماعية، الشركة هي مجموعة بشبكة معقدة من علاقات أصحاب المصالح ولديها مسئولية تجاه أصحاب المصلحة المختلفة. (Freeman, 1984) - البعد الداخلي للمسئولية الاجتماعية: العناية الواجبة للمسئولية تجاه أصحاب المصالح الداخلية من معالجة قضايا متعلقة بالمهارات والتعليم وحقوق الإنسان والمساواة وتكافؤ الفرص وحقوق العمالة (Jones, et al., 2005)

- شكل العلاقة بين المسئولية الاجتماعية وحوكمة الشركات

هناك عدة اشكال لهذه العلاقة من أهمها مايلى :

١. الحوكمة كعنصر من عناصر المسئولية الاجتماعية تتكون من أربعة عناصر (البيئة – رأس مال أصحاب المصالح– رأس المال البشرى – الحوكمة الاستراتيجية) ولقد حدد (Hancocok, 2005) الحوكمة باعتبارها واحدة من الركائز الأساسية للمسئولية الاجتماعية مع رأس المال البشرى ورأس مال أصحاب المصالح والبيئة كما ناقش أن المستثمر والإدارة العليا ينبغي الاهتمام بالركائز الأربعة والتي تساعد على استيعاب حوالى ٨٠% من القيمة الحقيقية للشركة والقدرة على خلق قيمة في المستقبل وبعبارة أخرى مما يتفق مع المنظور القائم على الموارد، وهذا النموذج يناقش أن خلق القيمة فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية يتوقف على الاستفادة من رأس المال البشرى – رأس مال أصحاب المصالح – البيئي إلى جانب الحوكمة الاستراتيجية الجيدة.

٢. المسئولية الاجتماعية كبعد من أبعاد الحوكمة ويشمل هذا المفهوم الأبعاد التقليدية للحوكمة مثل(هيكل مجلس الإدارة –القيادة الاستراتيجية –الإشراف– هيكل رأس المال

وعلاقات السوق) وأيضا المسئولية الاجتماعية ويتمشى هذا الرأي مع آراء الآخرين (Kandal; 1999; OECD, 1999) ، ويقترح (Ho, 2005) ان المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع خارجيا يجب أن تكون كبيرة وداخليا من خلال العاملين وجزء من تكوين وهيكل الحوكمة، كما قدم دليلاً أن الالتزام العالى بالمسئولية الاجتماعية يجب أن يكون إيجابياً وقوياً فيما يتعلق بمؤهلات وشروط الإدارة ومجالس الإدارة التي تمارس دور الإشراف القوى والقيادة الاستراتيجية وإدارة سوق رأس المال وأن هذه الخصائص تمثل الحوكمة الجيدة.

٣. اعتبار الحوكمة والمسئولية الاجتماعية على أنهما مكملان في سلسلة متواصلة على مسار مساءلة الشركات (Bhimani & Soonawalla, 2005) حيث تبدأ من إعداد تقارير مالية للشركات من خلال الالتزام بالقوانين والمعايير القابلة للتنفيذ على الجانب الأيمن في البداية، بينما تكون في النهاية على الجانب الأيسر هو خلق قيمة لأصحاب المصالح للوصول إلى أداء الشركة ويكون في وسط المسار آليات حوكمة الشركات (مجلس الادارة ولجان المراجعة ولجان المخاطر والمراجعة الداخلية وغيرها) بالإضافة إلى المسئولية الاجتماعية للشركات ، ولقد صار مفهوم الشمول المالي يندرج تحت التعريف الواسع للأنشطة المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية للشركات,

– وهذا الاتجاه الثالث يتفق مع أن علاقة الشمول المالي بالاستدامة في المؤسسات المالية تكون من خلال التمويل الاستدامي والذي يتضمن عنصرين هما :الاول هو إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية والثاني هو تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة لاكتساب فرص في نواحي التنمية المستدامة وبالتالي لن تسعى البنوك عن أعلى معدل عائد مالي فقط ولكن ستبحث أيضا عن أعلى معدل للعائد الاستدامي لتحقيق استراتيجية خلق القيمة على المدى الطويل.

وقد أدى الوعي المتزايد لأنشطة الشمول المالي في جميع أنحاء العالم إلى زيادة الطلب من أصحاب المصالح بما في ذلك المنظمات الدولية والحكومية على الشركات والبنوك لتقديم معلومات إضافية عن الأنشطة الحالية والمستقبلية والاستراتيجيات لتحديد أنشطة الشمول المالي وفقاً لأهميتها ومع ذلك – حتى الآن – لا يعرف إلا القليل جدا حول مشاركة البنوك في أنشطة الشمول المالي والإفصاح عن هذه الأنشطة وتأثيرها على الأداء وعلاوة على ذلك، فإن مهنة المحاسبة لها دور مهم في الافصاح عن الشمول المالي حيث أن المهنة مسئولة عن القياس و الافصاح عن هذه المعلومات وهذا يدعم الحجة القائلة بأنه لا ينبغي النظر في الشمول المالي على أنه مجرد أنشطة اجتماعية للبنوك فقط ولكن ينبغي أيضاً أن تستخدم كأداة استراتيجية لتحسين أداء البنوك.وتوجد ندرة كبيرة في الدراسات

المحاسبية التى تناولت العوامل التي تؤثر على الإفصاح عن الشمول المالي كما توجد ندرة أيضا في الدراسات التي ناقشت الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وعلاقتها بأداء البنوك لذلك يحاول البحث الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم الشمول المالي وأهميته ومعوقات تطبيقه في البنوك المصرية؟
- ما هو دور الهيئات والتنظيمات المهنية في الشمول المالي؟
- ما هي تداعيات الافصاح عن الشمول المالي على التنمية المستدامة؟
- ما هى العوامل التي تؤثر على الإفصاح عن الشمول المالي
- ما هو أثر الافصاح عن الشمول المالي على أداء البنوك؟

٣- هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلى:

١-التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهميته ومعوقات التطبيق في البنوك المصرية

٢-تحليل تداعيات الإفصاح عن الشمول المالي على التنمية المستدامة

٣-التعرف على العوامل التي تؤثر على الإفصاح عن الشمول المالي والتى تشمل على آليات الحوكمة (مجلس الإدارة – لجنة المراجعة – لجنة المخاطر) وخصائص البنك (الحجم والعمر ونوع البنك وعدد الفروع وطبيعة المعاملات) وهى تمثل العلاقة الأولى.

٤-التعرف على أثر الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك وهى تمثل العلاقة الثانية

٥-دراسة الآراء المختلفة من آراء الأكاديميين بكليات التجارة ومحللين ماليين والمهنيين (إدارة عليا – محاسبين) في بعض البنوك المصرية. من خلال قائمة استقصاء عن نموذج الذي يمثل العلاقتين السابقتين.

٤-أهمية البحث:

- الأهمية العلمية: تظهر الأهمية العلمية من خلال إلقاء الضوء على موضوع جديد طرح على نطاق دولى وتأثرت مصر به وهو الشمول المالي وإضفاء البعد المحاسبي من خلال الإفصاح حيث يساعد الإفصاح عن الشمول المالي على حسن توجيه استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وكما تساهم آليات الحوكمة على تحسين مصداقية التقارير المالية
- الأهمية العملية: أن الشمول المالي هو واحد من أهم مؤشرات الأداء الاجتماعي لإظهار التزام المؤسسات المالية بالاستدامة وبالتالي يمكن النظر إليه كجزء من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للبنوك وبالتالي يحتاج أصحاب المصالح في

هذه المؤسسات المالية الحصول على معلومات ذات شفافية عن الاستدامة والأداء الاجتماعي وما يتضمنه من الشمول المالي وإدارة المخاطر الشاملة وكيفية ربطه بأداء البنوك.

٥-منهج البحث:

تحقيقاً لهدف البحث من خلال الإجابة على التساؤلات البحثية التي تمثل جوهر المشكلة فإنه يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء وتحليل الفكر المحاسبي من كتابات وبحوث وإصدارات تتعلق بموضوع البحث للوصول إلى النموذج المستخدم والاعتماد على المنهج الاستنباطي في تحليل متغيرات الدراسة والقيام بدراسة ميدانية عن طريق قائمة الاستقصاء لتحليل آراء الأكاديميين بكليات التجارة ومحللين ماليين والمهنيين (إدارة عليا – محاسبين) في بعض البنوك المصرية.

٦-حدود البحث:

تعددت الدراسات المرتبطة بالعوامل المؤثرة على الإفصاح عن الشمول المالي سوف تقتصر الدراسات على آليات الحوكمة وخصائص البنك ، وسوف تتم الدراسة بالنسبة لآليات الحوكمة على (مجلس الإدارة –لجنة المراجعة –لجنة المخاطر) وداخل كل آلية على الخصائص التالية :(الحجم – الاستقلال –الاجتماعات) أما خصائص البنك سيتم التركيز على: (الحجم – العمر – نوع البنك وعدد الفروع– طبيعة المعاملات) كما أن الدراسات المرتبطة بأثر الإفصاح عن الشمول المالي على أداء البنوك دون المؤسسات المالية الأخرى أو الشركات الأخرى ، كما اقتصرت الدراسة من خلال قائمة استقصاء على معرفة الآراء سواء الأكاديميين بكليات التجارة ومحللين ماليين والمهنيين (إدارة عليا – محاسبين) في بعض البنوك المصرية.

٧-خطة البحث

القسم الأول: الإطار العام للبحث

القسم الثاني: مفهوم الشمول المالي وأهميته ومعوقات تطبيقه في البنوك المصرية

القسم الثالث: دور الهيئات والتنظيمات المهنية في الشمول المالي

القسم الرابع: تداعيات الإفصاح عن الشمول المالي على التنمية المستدامة

القسم الخامس: تطوير الفروض والدراسات السابقة من خلال:

أولا: العوامل التي تؤثر على الإفصاح عن الشمول المالي

ثانيا: أثر الإفصاح عن الشمول المالي على أداء البنوك

القسم السادس: الدراسة الميدانية

القسم الثاني: مفهوم الشمول المالي وأهميته ومعوقات تطبيقه في البنوك المصرية

يعتبر الشمول المالي مفهومًا واسعًا يمكن تعريفه على أنه العملية التي تضمن سهولة الوصول والتوافر واستخدام النظام المالي الرسمي لجميع الافراد في المجتمع. ويعرف البنك الدولى الشمول المالى على أنه قدرة الفرد أو المؤسسة على الوصول إلى أدوات ومنتجات مالية تكفي احتياجاتهم وقدراتهم المالية. (البنك الدولي، ٢٠١٤) كما يحددها البنك المركزى المصرى على أنها إتاحة الخدمات أو المنتجات المالية لكافة شرائح المجتمع سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات بجودة مناسبة وأسعار معقولة تمكنهم من التعامل مع القنوات الرسمية المالية كالبنوك وهيئات البريد والجمعيات الأهلية وتضمن تلك الخدمة إتاحة فرص مناسبة لكل الفئات وخضوعها للرقابة والإشراف. وتعد مصر من بين الدول التي معدل دوران الشمول المالي لها منخفضة وذلك طبقا لإحصائية البنك الدولي لعام ٢٠١٤.

يساعد الافصاح عن الشمول المالي على توجيه استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وكما تساهم آليات الحوكمة على تحسين مصداقية التقارير المالية. وتتمثل أبرز معوقات الشمول المالى فى مصر فى غياب الوعى الكافى لدى المواطنين وارتفاع نسبة الامية والإجراءات المتشددة فى البنوك الوطنية والأجنبية على حد السواء. وترتكز استراتيجية البنك المركزي المصري للتغلب على هذه المعوقات علي عدة محاور تتلخص في العمل على تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لقياس مستويات الشمول المالي علي جانبي العرض والطلب للأفراد والمؤسسات الصغيرة وتحديد الفجوات وتحقيق الحماية المالية لزيادة الثقة في القطاع المصرفي والنظام المالي، بالإضافة إلى تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، إلى جانب الاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية ونشر الخدمات المالية الرقمية. (البنك المركزى ، ٢٠١٧)

القسم الثالث: دور الهيئات والتنظيمات المهنية في الشمول المالي

تلعب الهيئات والتنظيمات المهنية وخاصة في القطاع المصرفي دوراً محورياً في الشمول المالي حيث تقوم معا كل من مبادرات البنوك المركزية ومؤسسة التمويل الدولية وصندوق

النقد الدولي ومجموعة العشرين والتحالف من أجل الشمول المالي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بدور نشط على المستوى الدولي في وضع معايير لتحسين الشمول المالي ومن أهمها:

١. تحالف الشمول المالي Alliance for Financial Inclusion (AFI)

ويقوم التحالف بإعداد سياسات مبتكرة لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية في البلدان النامية وإتاحة الخدمات المالية لكل فئات المجتمع ومؤسساته وخاصة الفقراء وتقديم التمويل للشركات المتوسطة والصغيرة الحجم والمتناهية فى الصغر وتبادل المعرفة العالمية لتوسيع وتحسين استراتيجيات الشمول المالي.

٢. البنك الدولى The World Bank

وهى منظمة دولية لتقديم القروض الى البلاد النامية من أجل التنمية البشرية ويقوم بتأسيس قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للشمول المالى التى تُعد أشمل قاعدة بيانات في العالم وكذلك التشجيع على زيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية حسب المؤشر العالمي الذي يعده البنك الدولي لتعميم الخدمات المالية(FINDEX)

٣. مؤسسة التمويل الدولية (IFC) International Finance Corporation

هي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي وتعنى بالتعامل مع القطاع الخاص حيث إنها مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة وتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية.

٤. الشراكة العالمية للشمول المالى The Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI)

وتقوم بجمع السياسات المبتكرة لزيادة وصول الخدمات المالية للبلاد النامية ووضع معايير لتحسين الشمول المالى كما تشمل جهودها مساعدة البلدان على تطبيق مبادئ الدول العشرين (G20) للشمول المالي المبتكر كأحد المحاور الرئيسية فى أجندة التنمية المستدامة بهدف تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية وتعزيز البيانات لقياس الشمول المالي.

٥. البنك المركزى

أصدر البنك المركزي العديد من التعليمات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي بطريقة مباشرة وغير مباشرة كان من أهمها تعليمات فتح الفروع الصغيرة للبنوك والتي صدرت في ديسمبر ٢٠١٤ للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى التعليمات الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول

إلى جانب إصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت. ويعتمد البنك المركزي على نشر استخدام الخدمات المالية الرقمية كأحد أهم ركائزه للوصول للشمول المالي وتم إصدار مبادرات تهدف لإتاحة التمويل وكان من أهمها مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل بأسعار مخفضة، وكذلك المبادرات الصادرة من أجل تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. كما قام بتأسيس المعهد المصرفي المصري والذي يقدم برامج المهارات القيادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات والتدريب.

٦. الهيئة العامة للرقابة المالية

قامت بوضع استراتيجية قومية للخدمات المالية غير المصرفية ٢٠٢٢ التي تهدف إلى تحقيق الشمول المالي وتقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر كما أن لها دور في اتاحة التمويل وزيادة الإفصاح والشفافية ومكافحة الفساد.

القسم الرابع: تداعيات الافصاح عن الشمول المالي على التنمية المستدامة

أن الشمول المالي هو واحد من أهم مؤشرات الأداء الاجتماعي لإظهار التزام المؤسسات المالية بالاستدامة وبالتالي يمكن النظر إليه كجزء من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للبنوك ويعتبر نوع جديد من الافصاح غير المالي والذي له تأثير مباشر على أداء البنوك وبالتالي يحتاج أصحاب المصالح في هذه المؤسسات المالية الحصول على معلومات ذات شفافية عن الاستدامة والأداء الاجتماعي وما يتضمنه من الشمول المالي وإدارة المخاطر الشاملة وكيفية ربطه بالأداء المالي.

وقامت العديد من الدراسات في الفكر المحاسبي بتحليل العلاقة بين الافصاح عن المسئولية الاجتماعية وأداء البنوك على سبيل المثال، وجدت دراسة (Simpson & Kohers,2002) علاقة ايجابية بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي في البنوك التجارية، كما أظهرت نتائج دراسة (Cahan et al. 2016) علاقة إيجابية بين الأداء المالي للبنوك ومؤشر الافصاح عن المسئولية الاجتماعية كما أكدت دراسة (Sobhani et al.2012) أن البنوك الإسلامية تفصح عن المزيد من معلومات الاستدامة مقارنة بالبنوك التجارية.

١/٤ – المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستدامة وعلاقتها بالخدمات المصرفية

الاستدامة هي ضمان نجاح الأعمال على المدى الطويل مع المساهمة في الاقتصاد والتنمية الاجتماعية، وتشمل استدامة المؤسسات المالية الابعاد التالية:(Roy et al.2015)

- الاستدامة المالية من خلال الاستمرار في تقديم المساهمة للتنمية طويلة الأجل
- الاستدامة الاقتصادية للمشروعات والشركات من خلال مساهمتها في الاقتصاد
- الاستدامة البيئية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية
- الاستدامة الاجتماعية من خلال تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر

والجدير بالذكر، تقوم البنوك من خلال أنشطة الشمول المالي بالعديد من المبادرات التي تعزز وتدعم التنمية المستدامة مثل البرامج التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية في الصغر وبرامج التمويل لدعم أعمال الحرف اليدوية التقليدية التي يكون لها بعد اقتصادي واجتماعي وكذلك الأنشطة والبرامج الخاصة بتمويل مصانع تدوير النفايات وكذلك إدخال مختلف المنتجات الخضراء الجديدة مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وماكينات الصرف الآلي (ATMs) والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول للحد من انبعاث الكربون. فإذا تمكنت البنوك من تعزيز إدارة المخاطر البيئية والتي من شأنها أن تساعد على تحسين البيئة الخاصة بهم مما يؤثر مباشرة على أداء وربحية البنوك على المدى الطويل. وقد ايدت دراسة(Roy et al.2015) على أهمية تنفيذ البنوك لإستراتيجية التمويل الأخضرthe strategy of green financing مع الالتزام بالمسئولية الاجتماعية ودورها من خلال قضايا الاستدامة في ظل الشمول المالي حيث يكون لها الأثر الايجابي على أداء البنوك. كما وجدت دراسة (Haldar et al.2016) أن البنوك التجارية الخاصة تساهم بدرجة أكبر في تعزيز الشمول المالي من خلال ممارسات المسئولية الاجتماعية بالمقارنة بالبنوك التجارية المملوكة للدولة والبنوك الأجنبية.

٢/٤- أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة

اقترحت مؤسسة التمويل الدولية (IFC,2007) مدخلاً متكاملاً لتطبيق نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية social and environmental management system(SEMS) بحيث يصبح جزءًا من النظام الاداري للبنك ككل يمتد إلى الهيكل التنظيمي وأنشطة التخطيط والمسئوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد وهذا النظام يقدم نهجا أكثر استراتيجية مع الأهداف المحددة والسياسات الرسمية وخطط العمل والموارد المخصصة والموظفين المدربين والخبراء بهدف خلق القيمة على المدى الطويل من خلال التمويل الاستدامى وذلك يتم توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (١):استراتيجية خلق القيمة على المدى الطويل من خلال التمويل الاستدامي
Source: (IFC,2007)

يتضح من الشكل السابق أن علاقة الشمول المالي بالاستدامة في المؤسسات المالية تكون من خلال التمويل الاستدامي والذي يتضمن عنصرين هما :الاول هو إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية والثاني هو تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة لاكتساب فرص في نواحي التنمية المستدامة وبالتالي لن تبحث البنوك عن أعلى معدل عائد مالي فقط ولكن ستبحث عن أعلى معدل للعائد الاستدامي لتحقيق استراتيجية خلق القيمة على المدى الطويل.

توجد العديد من الإرشادات والمبادرات المتعلقة بالتنمية المستدامة من أهمها مبادرات التقرير العالمي The Global Reporting Imitative (GRI) ولقد قامت (GRI) بوضع إرشادات G4 عن مبادئ التقرير وعناصره والتي يتم تحديدها كالآتي: (GRI,2013) مبادئ التقرير: وتشمل على: شمولية أصحاب المصالح – الأهمية النسبية– إمكانية المقارنة – الدقة – التوقيت المناسب– الوضوح والاعتمادية.وعناصر التقارير

وتشتمل على: الإستراتيجية والتحليل– اشتراك أصحاب المصالح– التقرير عن الحوكمة والأخلاق والنزاهة. كما توجد مبادرة الاستدامة في بورصة الأوراق المالية Sustainable Stock Exchange Initiative (SSE) حيث قامت الأمم المتحدة بمبادرة الاستدامة في بورصة الأوراق المالية بالتعاون مع المستثمرين والجهات المنظمة وذلك لتعزيز الشفافية لأداء الشركات على أساس القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة وتشجيع الاستثمار على أساس استدامي وتدعو المبادرة إلى تحسين الإفصاح عن مؤشر (ESG) Environmental Social and Governmenta, index والأداء بين الشركات المدرجة وأيضا تشجع مشاركة الجهات المنظمة من بورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات. علاوة على ذلك قام مجلس معايير المحاسبة عن الاستدامة Sustainability Accounting Standards Board (SASB) بوضع معايير الاستدامة مع ضرورة الاعتراف والإفصاح عن الآثار البيئية والاجتماعية والحوكمة من جانب الشركات التي تتداول أسهمها في بورصات الأوراق المالية في أمريكا، بالإضافة إلى مشروع الإفصاح عن الكربون وهو تنظيم يوفر نظام عالمي للشركات والبنوك للقياس والإفصاح والمشاركة في المعلومات البيئية الهامة. كما أطلقت البورصة المصرية في ٢٠١٠ مؤشر مسئولية الشركات (ESG) ويعتمد المؤشر على شقين الأول: شق معايير البيئة والمسئولية الاجتماعية تم الاعتماد على مبادرات التقرير العالمي (GRI) والميثاق العالمي للأمم المتحدة والثاني: شق معايير الحوكمة تم الاعتماد على حوكمة الشركات وفقا للسوق المصرية.

القسم الخامس: تطوير الفروض والدراسات السابقة:

آليات الحوكمة والإفصاح الاختياري:

لقد نال الإفصاح الاختياري ومحدداته اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين على المستوى التحليلي والعملي وتشمل البحوث التحليلية على النظريات المفسرة للإفصاح الاختياري التي تم تقسيمها إلى نظريات متعلقة بالاقتصاد (نظرية تكلفة الوكالة – نظرية الإشارات – نظرية الشرعية – نظرية أصحاب المصالح)، ونظريات متعلقة بالتغير المؤسسي وكان الاقتراح التكامل بين النظريتين(Xiao, et al., 2004) ، أما الدراسات التطبيقية وهى تشمل المستوى العملى عن محددات الإفصاح الاختياري ينبع تيارين هامين وهما:

أحدهما: أثر آليات الحوكمة (مجلس الإدارة –لجنة المراجعة –لجنة المخاطر) على مؤشرات الإفصاح الاختياري وهى تنقسم إلى نوعين مؤشرات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وهى غالبا الأكثر، مؤشرات الإفصاح عن الشمول المالي وهى غالبا الأقل

والثاني: أثر خصائص الشركة مثل الحجم – العمر – نوع البنك وعدد الفروع– طبيعة المعاملات

كما أن هناك أثر الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك وتمثل العلاقة الثانية

وتطوير الفروض والدراسات السابقة بشان علاقتين :

أولا: العوامل التي تؤثر على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي

ثانيا: أثر الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك

أولا : العوامل التي تؤثر على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي

٥-١آليات الحوكمة

٥-١-١خصائص مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة مكلف بتمثيل مصالح المساهمين ويضمن للمستثمرين فى الشركة أن استثمار رأس المال يجرى استخدامه بطريقة رشيدة ويتم استخدامه لتحسين الأداء بالشركة وذلك عن طريق مهمة المجلس الرقابية وبالتالي فإن وظيفة المجلس وظيفة هامة من وظائف الحوكمة حيث أنه يعتلى قمة الهرم فى الشركة لذلك يمكن اعتبار المجلس من أهم آليات الحوكمة الداخلية وذلك لمراقبة سلوك الإدارة تجاه ممارسات إدارة الأرباح ووضع استراتيجيات وخطط الشركة التي تهدف إلى تعظيم الأرباح وتحسين الأداء ومساعدة أصحاب المصالح المختلفة على اتخاذ القرار وقد ناقشت دراسات محاسبية العديد من خصائص مجلس الإدارة التى تؤثر تأثيراً فعالاً فى أداء المنشأة وقيمتها (Kim & Lim, 2010; Brick & Chidambaran, 2010)

تركيبة مجلس الإدارة مثل نسبة الأعضاء الذين هم من خارج المنشأة وحجم مجلس الإدارة وخبرة الأعضاء.

ونظراً لأهمية مجلس الإدارة كأحد الدعائم الأساسية لتفعيل حوكمة الشركات لضمان فاعلية مجلس الإدارة في القيام بوظيفة الرقابة والإشراف فإن الأمر يتطلب توافر عدة خصائص من أهمها ما يلى:

أ-حجم مجلس الإدارة:

لم تتفق الدراسات المحاسبية على الحجم الأمثل لمجلس الإدارة وقد أشار دليل وقواعد الحوكمة في مصر (٢٠١٦) بأنه يجب على مجلس الإدارة لا يقل عن خمسة أعضاء ولم يحدد الحد الأقصى. وبالتالي فإن الحجم المناسب لمجلس الإدارة نسبى فقد يكون الحجم الكبير أداة رقابية فعالة مع سلوك الإدارة والحد من التصرفات الانتهازية ونظر لتوافر الخبرات بين أعضائه وصعوبة سيطرة الإدارة على المجالس الكبيرة (Ezat & El-Masry, 2008) وعلى النقيض أكدت بعض الآراء أن حجم المجلس الكبير يكون أقل فاعلية لأن هناك صعوبة الوصول إلى الإجماع في المجالس وبالتالي فإن الحجم الأقل يكون أفضل لسهولة اتخاذ القرار

وقد اختلفت الدراسات حول تأثير حجم مجلس الإدارة على الإفصاح سواء مسئولية اجتماعية أو الشمول المالي كما يلى:

- أكدت دراسة (Jizi, et al., 2014) على وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. وأيضاً رأت دراسة وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح البيئي سواء أمريكا (DeVilliers, et al., 2005)) أو في استراليا (Rao et al., 2012) ، كما وجدت دراسة أن حجم مجلس الإدارة له ارتباط إيجابى عن مستوى الإفصاح عن الاستدامة (Shamil, et al., 2014) بينما رأت دراسة (Amram et al., 2013) لا توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن الاستدامة.
- وأخيراً درست جماعة من الباحثين (Bose, et al., 2016) العلاقة طردية بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى وحجم مجلس الإدارة في البنوك ، واقترح أخرين (Sobhani, et al., 2012) أن حجم مجلس الإدارة في البنوك من العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح عن الشمول المالى.

ب-استقلال المجلس

يلعب استقلال مجلس الإدارة دوراً هاماً في الحد من تضارب المصالح بين الملاك والإدارة مما يعزز من قيام مجلس الإدارة بالمهام الإشرافية والرقابية وذلك للحد من التصرفات الانتهازية للإدارة ومن ثم تخفيف مخاطر الدعاوى القضائية التي قد تهدد استمرارية وبقاء المنشأة، وقد أكدت قواعد حوكمة الشركات في مصر عام ٢٠١٦ على أن العضو المستقل هو العضو الذى يكون مستقلا عن الإدارة وأن يكون ارتباطه الوحيد بالشركة من خلال عضويته في مجلس الإدارة، فلا يكون من كبار المساهمين أو كبار

العملاء أو الموردين، وتقاس بنسبة عدد أعضاء غير تنفيذين إلى إجمالى عدد مجلس الإدارة وبالتالي فإن الحفاظ على نسبة عالية من المديرين المستقلين من أهم دعائم حوكمة الشركات حتى تمكن من توفير المصداقية والحيادية لقرارات مجلس الإدارة

وقد اختلفت الدراسات حول تأثير استقلال مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية

رأت دراسات بوجود علاقة إيجابية وهى:

(García - Sánchez, et al., (2018).;Jizi, et al., 2014; Khan et al., 2013; Post et al., 2011; Barko & Brown, 2008)

بينما رأت دراسات أخرى بوجود علاقة سلبية وهى:

(Bansal et al., 2018;Cheng & Courtenay, 2006)

وأخيراً درست جماعة من الباحثين (Bose et al,2016) العلاقة الطردية بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي واستقلال مجلس الإدارة في البنوك واقترح آخرين (Sobhami, et al.,2012) أن استقلال مجلس الإدارة في البنوك من العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح عن الشمول المالي.

ج-عدد مرات الاجتماع :

عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة يرتبط إيجابيا بجودة الأداء مؤشر كفاءة أداء المجلس وبغرض تفعيل اجتماعات مجلس الإدارة وارتفاع جودة ممارسات الحوكمة وحدد الدليل المصرى لحوكمة الشركات عام ٢٠١٦ بأن اجتماع مجلس الإدارة مرة كل ثلاثة شهور مع استعانة المجلس بما يراه من الداخل والخارج لمناقشة بعض الموضوعات والقضايا الخاصة بالشركة، كما تطلب الإفصاح عن عدد اجتماعات المجلس وأسماء الحضور والغياب في التقرير السنوي وتقرير مجلس الإدارة، وأكدت دراسة (García - Sánchez, et al., 2018) كلما زادت عدد اجتماعات مجلس الإدارة كلما كان المجلس أكثر فاعلية في أداء الواجبات والمهام وفقا لمصلحة المساهمين مما يؤثر على أداء الشركة. ، كما أن بزيادة عدد مرات اجتماعات مجلس الإدارة تكون هامة وتؤدى إلى تحسن أداء البنوك (Gafoor, et al., 2018)، ولقد توصلت دراسة (Vafeas, 1999) إلى وجود علاقة عكسية بين عدد مرات الاجتماعات وقيمة المنشأة وانخفاض عدد مرات الاجتماعات يؤدى إلى ارتفاع جودة أداء المجلس بسبب انخفاض الصراعات داخله كما حدد (Dilling, 2010) عدم وجود علاقة بين أعضاء مجلس الإدارة وعدد الاجتماعات والافصاح عن الاستدامة .

٥-١-٢ خصائص لجان المراجعة:

لقد حدد دليل حوكمة الشركات الإصدار الثالث للشركات المقيدة في البورصة. يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذين مستقلين أو من خارج الشركة على أن يكون عضو واحد على الأقل له خبرة بالأمور المحاسبية والمالية (مركز المديرين، ٢٠١٦). كما حدد البنك المركزي القرار الملزم للبنوك الخاضعة لإشرافه بتشكيل لجان المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة، وتكون مهام لجان المراجعة كما يلى:

١. الإشراف المالي من مراجعة الوضع المالي للشركة والتحقق من سلامة ومصداقية القوائم المالية.
٢. المراجعة الداخلية وعمليات الرقابة الداخلية
٣. المراجع الخارجي
٤. الالتزام ومكافحة غسيل الأموال وإدارة المخاطر.

وبالتالي حتى يقوم أعضاء لجان المراجعة بالمهام الأساسية المنوط بها فلابد من توافر خصائص لجان المراجعة وهى كما يلى:

أ-**حجم اللجنة:**

رغم عدم وجود حجم معين للجنة المراجعة ولكن يتطلب أن تكون على الأقل ثلاثة أعضاء ويفضل غالبيتهم من المديرين المستقلين وهو ما اتفق عليه دليل حوكمة الشركات ويكون أحدهم على الأقل له خبرة بالأمور المالية والمحاسبية وقد حدد دليل عمل لجان المراجعة أن هذا التشكيل يختلف وفقا لاحتياجات كل شركة وحجم المسئوليات المسندة إلى اللجنة.

وقد اختلفت الدراسات حول أثر حجم لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية فقد توصل (Kent et al., 2010) إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية، وأشارت دراسة أخرى (Abbott et al., 2004) إلى وجود تأثير قليل بين حجم لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية بينما أشارت دراسة ثالثة إلى عدم وجود علاقة بين حجم اللجنة ومستوى جودة التقارير المالية (Bedard et al., 2014)

وأيضا هناك دراسات حول أثر حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، وجود علاقة إيجابية (Appuhami & Tashakor, 2017; Krasodomska, 2015; Jizi, et al., 2014; Kahan, 2010,Said, et al., 2009)) حيث يساعد على تحسين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وجود عدد كاف من أعضاء لجان المراجعة التي تقوم بدراسة التقارير المالية ، كما حدد البعض

وجود لجنة المراجعة يؤدى إلى تحسين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (Khan, et al., 2010) وحدد كل (Bose, et al., 2016;., 2017) على أن حجم لجنة المراجعة يؤثر على مستوى الإفصاح عن الشمول المالي في البنوك ببنجلاديش كما رأى (Sobhani, et al., 2012) أن حجم لجنة المراجعة من ضمن العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن الشمول المالى.

ب-الاستقلال:

أهمية استقلال أعضاء اللجنة للحد من السلوك الانتهازي للإدارة وتعتبر خاصية الاستقلال أهم خاصية تحقق فاعلية لجنة المراجعة، ونجد أن دليل حوكمة الشركات الإصدار الثالث رأى ضرورة وجود نسبة عالية من الأعضاء المستقلين وفى حالة عدم توافر العدد الكاف من المستقلين يجوز أن تضم أعضاء غير تنفيذيين على أن يكون رئيس اللجنة مستقلاً.

ونجد أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة والافصاح الاختيارى لم يتوصل دراسة (Ramahan, 2014) إلى وجود تأثير لاستقلال لجنة المراجعة على الإفصاح الاختيارى من ناحية أخرى توصل (Al-Najjar & Abed, 2014; Barros, et al., 2013) إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلال لجنة المراجعة والإفصاح الاختيارى.

وقد رأت بعض الدراسات أن وجود أعضاء مستقلين في لجنة المراجعة يزيد من الفاعلية في متابعة السلوك الانتهازى للإدارة وحماية أصحاب المصالح (Sharif & Rashid 2014; Madi et al., 2014;Appuhami & Tashakor, 2017)، وتوصل كل من(حسام الشعراوى ، ٢٠١٨ ،سماح حافظ ،٢٠١٦)على وجود تأثير بين الاستقلال والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بينما لم يتوصل إلى وجود تأثير دراسة (Yang & Krishnan, 2005) ولقد حدد كل من (Bose et al., 2017; Sobhani et al.,2012) بأن استقلال لجنة المراجعة من العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن الشمول المالى.

ج-عدد مرات الاجتماعات:

إن توافر الخبرة فقط لأعضاء لجنة المراجعة لا يؤدى إلى فاعليتها ما لم يؤدى النشاط ويشمل تكرار اجتماعات أعضاء اللجنة لأن الاجتماعات تجعلهم على دراية بالقضايا المحاسبية والمالية، حيث يجتمع أعضاء اللجنة ما لا يقل عن أربعة مرات سنوياً وهذا ما اتفق عليه دليل حوكمة الشركات في مصر من ضرورة الاجتماع دورياً وفقاً لبرنامج محدد

ما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر،ونجد أن هناك دراسات ربطت بين تكرار الاجتماعات أو عدد مرات الاجتماعات وبين مستوى الإفصاح الإختيارى (Li et al., 2012) بينما لم يتوصل إلى وجود تأثير على مستوى الإفصاح الإختيارى لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة (Madi et al., 2014) ، وهناك دراسات ربطت بين تكرار الاجتماعات وبين تحسين عملية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. (Appuhami & Taskakor, 2017; Karamanou & Vafeas, 2005; Abbott et al., 2004) (حسام الشعراوى، ٢٠١٨)

٥-١-٣ خصائص لجنة المخاطر

يكون أغلبية أعضائها من أعضاء المجلس غير التنفيذيين، ولا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء ويكون رئيس اللجنة عضو غير تنفيذي، علي أن يتم دعوة رئيس إدارة المخاطر (مدير المخاطر CRO) بالبنك لحضور اجتماعات اللجنة, ومن أهم اختصاصات اللجنة متابعة وظائف إدارة المخاطر بالبنك، كما تقوم اللجنة بمتابعة مدى الالتزام بالاستراتيجيات والتقارير المرسلة لها من إدارة المخاطر, ومن جهة أخرى ترفع اللجنة تقارير دورية إلى المجلس, وتقوم بتقديم مقترحاتها بشأن الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر بما في ذلك الاستراتيجيات الخاصة برأس المال وإدارة السيولة ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام والسمعة وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك ،لقد أصدر دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات عام ٢٠١١ إلى إمكانية تشكيل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تختص بإدارة المخاطر ولقد تم تطوير هذه القواعد من خلال إصدار الدليل المصرى لحوكمة الشركات عام ٢٠١٦، والذى أوضح بالتفصيل اختصاص لجنة إدارة المخاطر كما يلى:

١. وضع الأطر التنفيذية والإجراءات والقواعد التي يعتمدها مجلس الإدارة واللازمة للتعامل مع كافة أنواع المخاطر والتي من شأنها التأثير على النشاط واستدامة الشركة.
٢. مساعدة مجلس الإدارة في تحديد وتقييم مستوى المخاطر الممكن قبوله والتأكد من عدم تجاوز الشركة لهذا الحد من المخاطر.
٣. الإشراف والتحقق من فاعلية إدارة المخاطر بالشركة في تنفيذ الأعمال المنوط بها، والتأكد من أنها تقوم بعملها بشكل كاف في حدود الاختصاصات والتأكد من استقلالية موظفي إدارة المخاطر عن الإدارة التنفيذية.

أما الوضع في مصر أن تخصيص لجنة مستقلة لإدارة المخاطر هو قرار اختيارى وليس إلزامى.وبالتالي حتى يقوم أعضاء لجان إدارة المخاطر بالمهام الأساسية المنوط بها فلابد من توافر خصائص وهى كما يلي:

أ-حجم اللجنة

أشار الدليل المصرى لحوكمة الشركات عام ٢٠١٦ إلى ضرورة ألا يقل عدد أعضاء اللجنة المنبثقة من مجلس الإدارة عن ثلاثة أعضاء، ولم يضع دليل الحوكمة الحد الأقصى لها، وعند تحديد الحجم الأمثل لعدد أعضاء اللجنة يجب مراعاة التوازن بين عدد أعضاء لجنة إدارة المخاطر الكبير والذى يؤثر سلبياً على تقارير اللجنة وتوصياتها حيث يوجد صعوبة في الاتصال والتنسيق بين عدد أعضاء اللجنة الصغير والذى يؤدى إلى صعوبة ممارسة اللجنة لاختصاصها بسبب وجود نقص، ولقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم لجنة إدارة المخاطر وجودة الإفصاح المحاسبى
(Al Hadi, et al., 2016; Al-Shammri, 2014; Tao & Hutchinson, 2013)(ايمان سلامة،٢٠١٨) حيث أن حجم اللجنة الأمثل يضم مجموعة متنوعة من الخبرات ويسمح بتوزيع المسئوليات مما يؤدى إلى زيادة فاعلية دور الرقابة على ممارسات الشركة تجاه الإفصاح، بينما رأت دراسات أخرى (Sartawi, et al., 2014; Alxandrina, 2013) إلى عدم وجود علاقة بين حجم لجنة إدارة المخاطر وجودة الإفصاح المحاسبي.

ب-الاستقلال:

حدد الدليل المصرى لحوكمة الشركات الإصدار الثالث عام ٢٠١٦ أن تشكيل لجنة إدارة المخاطر من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين ومستقلين وهى تشبه نفس قواعد استقلال لجنة المراجعة

ونجد أن استقلالية أعضاء لجنة إدارة المخاطر ستمكنهم من القيام بعملهم دون الوقوع تحت أي ضغوط، وهناك دراسات رأت أن استقلال أعضاء لجنة المخاطر يؤثر على درجة الإفصاح المحاسبى (Htay et al., 2013; Elshandidy et al, 2013; Subramaniam, et al., 2009; Al-Hadi et al., 2016) (ايمان سلامة،٢٠١٨)

كما رأت دراسة (Buckby , et al., 2015) أن وجود لجنة مستقلة لإدارة المخاطر من ضمن العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح أكبر من حالة إندماج لجنة

المخاطر مع لجنة المراجعة بينما رأت دراسات عدم وجود علاقة بين استقلال لجنة إدارة المخاطر وجودة الإفصاح المحاسبى عن المخاطر (Viljoen et al., 2016; Tao & Hutchinson, 2013)

ج-عدد مرات الإجتماعات:

أن توافر الخبرة لأعضاء لجنة المخاطر لا يؤدى إلى فاعليتها ما لم يؤدى النشاط ويشمل تكرار اجتماعات الأعضاء اللجنة لأن الإجتماعات تجعلهم على دراية بالقضايا المحاسبية والمالية والمخاطر التي تحيط بالشركة، حيث يجتمع أعضاء اللجنة ما لا يقل عن أربعة مرات في الشهر وهذا ما اتفق عليه دليل حوكمة الشركات الإصدار الثالث من ضرورة الاجتماع دورياً وفقا لبرنامج محدد ما لا يقل عن مرة كل ثلاثة شهور.كما رأت دراسة (Viljoen et al., 2016) أن هناك علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المخاطر وجودة الإفصاح المحاسبى عن المخاطر بينما رأت دراسة (Tao & Hutchison, 2013) عدم وجود علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المخاطر وجودة الإفصاح المحاسبي عن المخاطر.

بعد التعرض للدراسات السابقة وهى تمثل الاتجاه الأول العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن الشمول المالى في البنوك والذى يعتبر جزء من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ، وطالب البعض بتعديل معايير الحوكمة لزيادة جودة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (محمد عثمان ،٢٠١٨)، ولقد أكدت معظم الدراسات على أثر آليات حوكمة (مجلس الإدارة – لجان المراجعة – لجان إدارة المخاطر) (متغيرات مستقلة) من خلال خصائص كل لجنة (الاستقلال – الحجم – عدد مرات الاجتماع) على مستوى الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي (متغير تابع) كما ظهر التباين في الدول التي استهدفتها هذه الدراسات

ويتم اشتقاق الفرض الأول كما يلى: "هناك علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة (مجلس الإدارة – لجنة المراجعة – لجنة إدارة المخاطر) والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي"

٥-٢-خصائص البنك

يتم تقسيم الخصائص المختلفة للشركة أو البنك إلى ثلاثة متغيرات وهى :

- متغيرات مرتبطة بالهيكل مثل الحجم والعمر ونوع البنك وعدد الفروع فيها وطبيعة المعاملات
- متغيرات مرتبطة بالأداء مثل الربحية والسيولة وغيرها.

– متغيرات مرتبطة بالسوق مثل نوع الصناعة أو القطاع والقيد في بورصة محلية أو أجنبية وسوف يتم التركيز على المتغيرات المرتبطة بالهيكل نظرا لطبيعة البنوك كما أنها تناسب أكثر طبيعة البحث.

٥-٢-١الحجم

يعد حجم الشركة من المتغيرات الهامة ذات الدلالة الإحصائية في الفكر المحاسبي التي تؤثر على جودة التقارير المالية والشركات الأكبر حجماً تتعرض لتكاليف سياسية أعلى واهتمام الجهات المنظمة مقارنة بالشركات الصغيرة والشركات الكبيرة تفصح بمعلومات أكثر عن الشركات الصغرى ، وتحظى الشركات الكبرى بوفورات في الحجم وذلك لأن التكاليف الخاصة بجمع المعلومات ونشرها تكون منخفضة للشركات الكبرى عن الشركات الصغرى كما أن الشركات والبنوك كبيرة الحجم لديها القدرة على الاستثمار وجزء من الموارد في تنفيذ الخطط والبرامج تجاه المجتمع.

وقد اختلفت الدراسات حول أثر الحجم على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فقد توصل كل من (Khan, 2013; Jizi, 2014; Krasodomske, 2015) إلى وجود علاقة إيجابية في البنوك.كما أدت دراسات أخرى نفس النتائج السابقة في صناعات أخرى (Kim et al., 2012; Tao & Hutchinson 2013) وأيضا دراسة (ايمان سعد الدين ، ٢٠١٣) بينما رأت دراسات أن العلاقة سلبية بين الحجم والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (Rouf, 2011; Zheng, 2006) ولم تتوصل دراسات إلى وجود أي علاقة (Oliveira, 2013; Juhmani, 2013; Hussainey, 2011) .وأخيرا يرى كل من (Bose et al., 2016; 2017) أن مستوى الإفصاح عن الشمول المالى في البنوك يرتبط بشكل إيجابى مع الحجم.

٥-٢-٢ العمر

تميل الشركة في المراحل المختلفة من دورة الحياة (الولادة – النمو – النضوج – الانتهاء) إلى إتباع سياسات مختلفة في مجال الإفصاح المحاسبى نظراً لاختلاف الوضع المالى في كل مرحلة ، وأهم مرحلة هي النضج حيث يكون لدى كل شركة موارد مالية كبيرة واستقرار في المبيعات مع انخفاض عدم التماثل في المعلومات والطلب على الإفصاح المحاسبي يكون مرتفعا حيث تحظى هذه الشركات باهتمام ومتابعة المحللين الماليين والمستثمرين لذا تحاول إرضاء هذه الفئات من خلال زيادة تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي، وكما يختلف الباحثين حول طرق قياس عمر الشركة إلا أنه هناك طريقتين للقياس وهما: ١- عدد السنوات منذ تاريخ القيد في البورصة ، ٢- عدد السنوات منذ تاريخ انشاء الشركة والطبيعة

المصرية ترجح مقياس تاريخ إنشاء الشركة لأن معظم الشركات انضمت إلى البورصة في مرحلة التسعينات.

وجاءت نتائج الدراسات مختلفة بعض الدراسات رأت وجود علاقة سلبية بين عمر الشركة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وهى: (Krasodomska, 2015; Jizi et al., 2014; Khan , 2013; Wang et al., 2013) وبالمثل رأى (Sobhami et al., 2012) أن البنوك الناشئة تفصح عن معلومات استدامة أفضل من البنوك القديمة، بينما أكد باحث أخر على معنوية العلاقة بين عمر الشركة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وقد حدد عمر الشركة بالفترة الطويلة في المؤشر الإجتماعى (Kim, et al., 2012) وبالمثل دراسة (Al-Shubiri, et al., 2012) أكدت على معنوية العلاقة بين عمر الشركة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، بينما رأت دراسات أخرى أن عمر الشركة ليس له تأثير على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وهى: (Juhmani, 2013; Menassa, 2010;)وأيضا دراسة (إيمان سعد الدين ، ٢٠١٣) وأخيراً رأت دراسة كل من (Bose et al., 2016; 2017) أن الإفصاح عن الشمول المالي في البنوك يرتبط عكسياً مع عمر البنك.

٥-٢-٣ نوع البنك وعدد الفروع به

تنقسم البنوك في مصر إلى: بنوك قطاع عام (حكومى)، بنوك قطاع خاص، بنوك قطاع مشترك، بنوك فروع لبنوك أجنبية.كما أن عدد الفروع بكل بنك تدل على مدى انتشار الخدمات المصرفية في المناطق النائية والريفية والمساهمة في التنمية وخدمة العملاء.

وقد يرى البعض أن ملكية الحكومة لنسب من الأسهم في البنوك يساهم في تحقيق أهداف اجتماعية ويسهل من تشجيع الإدخار وتخصيص الموارد نحو مشاريع استراتيجية طويلة المدى، كما أن تملك الحكومة أو ممثليها نسبه ٢٥% من ملكية الشركة أو البنك، سوف يلزم الجهاز المركزى للمحاسبات بمراجعة هذه الشركة أو البنك وفقا للقانون، على الرغم من أنه سوف يتم مراجعة نفس الشركة أو البنك عن طريق مراجع خارجى ممثلاً عن باقى المساهمين.

وجاءت نتائج الدراسات مختلفة بشأن العلاقة بين ملكية الحكومة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية كما يلى: وجود علاقة إيجابية (Khan, 2010; Said et al., 2009; Rizk et al., 2008) ، كما حدد البعض أن الشركات التي لا تسيطر عليها الحكومة تفصح عن المسئولية الاجتماعية بصورة أقل وأيضا رأى (Sharma & Moni, 2013) أن بنوك الحكومة لديها أعلى مساهمة في أنشطة المسئولية الاجتماعية عن بنوك القطاع الخاص والفروع الأجنبية.وبالنسبة للشمول المالى فلقد رأت دراسة بأن البنوك التجارية

الخاصة تساهم بدرجة أكبر في تعزيز الشمول المالى بالمقارنة بالبنوك التجارية المملوكة للدولة والبنوك الأجنبية. (Halder, et al., 2016)

أما بالنسبة لعدد فروع البنك فان استخدام البنك الاكترونى بديل عن انشاء فروع البنك كما ان العملاء في البلاد النامية اعتادوا على الخدمة المصرفية القائمة على الفروع وبالتالي يأخذوا وقت للاعتياد على تطبيق التكنولوجيا الجديدة البنك الالكترونى (Siddik, et al., 2016)، وقد رأت دراسة (Burgess& Pande, 2009) بأن توسع فروع البنك أي بزيادة عدد فروع البنك يرتبط إيجابياً مع الحد من الفقر في الريف وعامل حيوى في الشمول المالى، ووجد كل من (Bose, et al., 2017) أن هناك علاقة طردية معنوية بين عدد فروع البنك والإفصاح عن الشمول المالى.

٥-٢-٤ طبيعة المعاملات:

لقد انتشرت البنوك الإسلامية في العالم أمام البنوك التجارية، ولازالت تلك البنوك تقتصر المسئولية الاجتماعية على تعاملات مالية مثل القرض الحسن وتوزيع الزكاة مما دفع تلك البنوك إلى تطوير منتجات وخدمات أكثر تمشيا مع المفهوم الحديث للمسئولية الاجتماعية من خلال التثقيف المالى في المدارس والجامعات والاستثمار مع العاملين من خلال التدريب، وتكون نوع المعاملات إسلامية باتباع قاعدة الحلال والحرام والمحافظة على شرعية وسلامة المعاملات، وقد حددت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار يغطى ١٣ عنصر من المسئولية الاجتماعية وكانت من أهمها : ١- إدارة الوقف والزكاة ٢- الادخار التكافلى الخيرى ٣- الأعمال الخيرية .وتساءل جماعة من الباحثين (Neceur, et al., 2015) عن إمكانية الخدمات المصرفية الإسلامية من زيادة الشمول المالى رغم زيادة وصول الخدمات المالية في البنوك الإسلامية إلا أنها أقل من المعدل العالمي.

وقد أظهرت دراسة وجود علاقة بين الأنشطة الاجتماعية للبنوك الإسلامية ومؤشر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (Abul-Hassan & Harahap, 2010) كما أكدت دراسة (Hassan et al., 2012) إلى وجود إختلاف معنوى بين درجة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وبين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية وهذا الاختلاف يرجع إلى دور الخدمات المصرفية الإسلامية للبنوك الإسلامية بشأن مستوى المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بربحية البنوك مقارنة مع البنوك التجارية وهذا يرجع إلى وجود حوكمة قوية للبنوك الإسلامية ووجود وعى عن المسئولية الاجتماعية لدى الأفراد ولقد حدد كل من (Bose, et al., 2016) أن البنوك الإسلامية أكثر انخراطاً عن البنوك التجارية في أنشطة الشمول المالى

في البنوك وهذا تتفق مع دراسة (Shobhani et al., 2012) فإن البنوك الإسلامية تشارك في المزيد من الأنشطة الاجتماعية مقارنة مع البنوك التجارية وبالتالي تفصح أكثر عن معلومات استدامة مقارنة بالبنوك التجارية في بنجلاديش وهذا عكس دراسة (Ellili & Nobanee, 2015) بأن درجة الإفصاح عن معلومات الاستدامة في البنوك التجارية أعلى من البنوك الإسلامية في الإمارات

بعد التعرض للدراسات السابقة وهى تمثل الاتجاه الأول العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن الشمول المالى في البنوك والذى يعتبر جزء من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فقد ركزت الدراسات على اثر خصائص البنك(الحجم – العمر – نوع البنك وعدد الفروع به – طبيعة المعاملات) متغيرات مستقلة على مستوى الإفصاح عن الشمول المالي(متغير تابع) خاصة بعد تباين كل مجموعة من خصائص البنك كما ظهر التباين في الدول التي استهدفتها هذه الدراسات **ويتم اشتقاق الفرض الثاني كما يلى (هناك علاقة تأثير إيجابية بين خصائص البنك والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي)**

ثانيا: أثر مؤشرات الافصاح عن الشمول المالي على أداء البنوك

(١) طرق تقييم الأداء في البنوك

١. التقييم المصرفي (CAMELS) وهى نظام يتم استخدامه في أمريكا وضعته السطات الرقابية ويشمل على : ١- كفاية رأس المال ٢- جودة الأصول ٣-الربحية ٤- السيولة ٥- الإدارة ٦- الحساسية تجاه المخاطر.

ويأخذ التقييم درجات من (١-٥) وبالتالي (١-٢) معناه سلامة مالية وإدارية للبنك، رقم (٣) معناه أن البنك يعانى أوجه ضعف، وأخيراً رقمى (٤-٥) تعنى تدنى أداء البنك.

٢. التقييم المصرفي (PATROL) وهى نظام يتم استخدامه في إيطاليا ويتكون من عدة عناصر وهى: ١-كفاية رأس المال ٢- جودة الائتمان ٣- الربحية ٤- السيولة ٥- التنظيم

ويأخذ التقييم درجات من (١-٥) مثل التقييم الأمريكي.

٣. مؤشر السلامة المالية للبنك المركزي المصري وهو نظام يتم استخدامه في مصر ويتكون من عناصر وهى : ١- كفاية رأس المال ٢- جودة الأصول ٣- الربحية ٤- السيولة

ولأغراض البحث يتم استخدام عدة مؤشرات كما يلى:

١- الربحية ويتم قياسها معدل العائد على حقوق الملكية ، معدل العائد على الأصول.

٢- كفاية رأس المال ويتم قياسها حقوق الملكية / إجمالي الأصول

٣- السيولة ويتم قياسها نسبة السيولة الفعلية لدى البنوك بالعملات الأجنبية والمحلية

٤- جودة الأصول : ويتم قياسها القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض

٥- المخاطر: ويتم قياسها إجمالي الإلتزامات إلى حقوق الملكية ، إجمالي القروض – إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول

٦- الكفاءة: ويتم قياسها المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات.

٧- الفاعلية: ويتم قياسها معدل دوران الأصول، حصة البنك في السوق وإجمالى الإيرادات إلى إجمالي الأصول.

حددت بعض الدراسات وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي

(Ameer & Othman, 2012 Ahamd, et al., 2014, Ellili & Nobanee, 2017)

(دينا عمار ،٢٠١٨، نعمة مشابط ،٢٠١٦، محمد مندور ،٢٠١٥، مجدي المليجى ،٢٠١٤)

وأن هناك اتجاه للشركة لتحسين الأداء المالى والسمعة من خلال الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية كما اكدت دراسة (Saeidi, et al., 2015) تأثير العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والأداء المالي من خلال تعزيز السمعة والميزة التنافسية مما يحسن رضا العملاء.كما جاءت نتائج دراسة (Chen, et al., 2015) بأن مؤشرات المسئولية الاجتماعية (حقوق الإنسان – المجتمع – مسئولية المجتمع، لها ارتباط إيجابى معنوى مع معدل العائد على حقوق الملكية، بينما رأت دراسة (Kusuma& Koesrindartoto 2014) عدم وجود علاقة معنوية بين أثر ممارسات الاستدامة من خلال مؤشر الإفصاح عن أبعاد الاستدامة وبين أداء الشركات في إندونيسيا. وأكدت دراسة (Khan et al., 2009) بأن تقارير المسئولية الاجتماعية محدودة للغاية لذلك ينبغي على البنوك تخصيص صفحات للإفصاح عن الأنشطة والاتجاه نحو عنوان منفصل كما قد يكون من الأفضل الإفصاح بشكل نقدى أكثر عن الشكل الوصفي ، كما يجب أن يكون التقرير عن المسئولية الاجتماعية عملية مستمرة وليست بسبب أحداث نادرة غير متكررة مثل الفيضانات في بنجلاديش

وقامت معظم الدراسات السابقة في قياس مؤشرات وأبعاد الشمول المالي على مستوى الدولة وعلى مستوى البنك منها دراسة (Musau et al. 2018) حيث تم قياس الشمول المالي باستخدام ثلاثة أبعاد وهى : وجود البنك ،وإمكانية الوصول إلى البنوك واستخدامه والقدرة التنافسية للبنك , وتناولت دراسة (Zhu et al.2018) قياس الشمول المالى بثلاثة ابعاد وهى الأول: الاختراق Penetration ويقاس المؤشر بعدد المؤسسات المصرفية لكل١٠,٠٠٠ شخص و البعد الثاني: هو التوافر Availability ويقاس بمؤشر ودائع الادخار لكل فرد والثالث : معدل الاستخدام ويمثل بمؤشر نسبة القروض إلى الناتج الاجمالي المحلي , أما دراسة (Bose et al.2016) استخدمت مؤشرات لقياس أنشطة الشمول المالي على المستوى الكلي وتتمثل في عدد فروع البنك أو أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع ، وعدد فروع البنوك أو أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠٠٠ شخص ، وعدد حسابات القروض لكل ١٠٠٠ شخص ، وعدد حسابات الودائع لكل ١٠٠٠ شخص. علاوة على ذلك فإن مجرد وجود حساب مصرفي لا يكفي كمؤشر للشمول المالى بل يجب استخدامه , وإن قياس مستوى الشمول المالي لابد أن يكون متعدد الأبعاد لأن وجود مؤشر واحد لا يكفي للقياس.

كما اهتمت العديد من الدراسات بمؤشرات قياس الشمول المالي وأثرها على أداء البنوك من أهمها دراسة (Ikram & Lohdi,2015) التى تناولت تأثير مؤشرات الشمول المالي (إمكانية الوصول وإمكانية استخدام الخدمات المالية وتكلفة الخدمات المالية) على ربحية البنوك في بنجلاديش وجاءت النتائج بعدم معنوية العلاقات وذلك لأن الخدمات المالية غير مصممة لخدمة السكان المحرومين وأيضا عدم قدرة على سداد القروض للبنك ونقص الخدمات المناسبة المالية التي يقدمها البنك وقلة الوعى بالخدمات والمنتجات المالية. كما أشارت نتائج دراسة (Nyathira,2012) إلى أن الابتكارات المالية الخاصة بالشمول المالي وخاصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تعزز وتساهم في تحسين أداء البنوك , كما قام (Alber,2011) بتحليل كفاءة الأرباح للمصارف التجارية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٧. وأشارت النتائج إلى أن توافر عدد من أجهزة الصراف الآلي وعدد الفروع كان له تأثير إيجابي على زيادة كفاءة الأرباح في البنوك السعودية. كما وجدت دراسة (Ikram & Lohdi,2015) علاقة ايجابية بين عناصر الشمول المالي وتحسين ربحية البنوك وكانت العناصر الرئيسية لمؤشرات الشمول المالي هي امكانية الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بتكلفة معقولة ومحو الأمية المالية. وتناولت دراسة (Shihadeh et al.2018) تحليل العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك

في اقتصاد الأردن باستخدام التقارير السنوية لعدد ١٣ بنكا تجاريا في الفترة(٢٠٠٩-٢٠١٤) مع استخدام مقاييس مختلفة للشمول المالي تشمل اقتراض والودائع لأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة , عدد أجهزة وخدمات الصراف الآلي ، عدد بطاقات الائتمان والخدمات الجديدة التي تقدمها البنوك ووجدت الدراسة تأثيرًا كبيرًا للشمول المالي على تحسين الأداء مع زيادة معدل العائد على الأصول وبالتالي يساهم الشمول المالي في تعزيز أداء البنوك , كما قدمت دراسة (Musau et al.2018) تحليلا لتأثير الشمول المالي على مخاطر الائتمان للبنوك التجارية في كينيا مع استخدام التقارير السنوية لعينة من ٤٣ بنك خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥) وخلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي له تأثير كبير على مخاطر الائتمان واستقرار البنوك التجارية.

وتوجد القليل من الدراسات الي اهتمت بالإفصاح عن الشمول المالي وأثرها على أداء البنوك من أهمها دراسة (Bose et al. 2017) التي هدفت إلى تحليل العلاقة بين الافصاح عن الشمول المالي والأداء المؤسسي في البنوك البنجلاديشية باستخدام عينة من ١٦١ بنك في خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤ باستخدام مؤشرات للإفصاح عن الشمول المالي والتي تتضمن ١٣ بند وجاءت النتائج بوجود ارتباط إيجابي بين الإفصاح عن الشمول المالي وأداء البنوك مع تأثير المنافسة في السوق وملكية الحكومة للبنوك ووجدت أيضا دليل على أن مشاركة البنوك في أنشطة الشمول المالي تزيد من حصتها في السوق مع أهمية الافصاح عن هذه المعلومات في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين في سوق رأس المال.

بعد التعرض للدراسات السابقة للاتجاه الثاني أثر الإفصاح عن الشمول المالي (متغير مستقل) كجزء من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات على تحسين الأداء في البنوك (متغير تابع) كما ظهر التباين في هذه الدراسات وأيضا في الدول المختلفة التي استهدفتها كل دراسة **يتم اشتقاق الفرض الثالث.**

"يؤدى الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي إلى تحسين أداء البنوك"

القسم السادس: الدراسة الميدانية

٦-١ اجراءات ومنهجية الدراسة الميدانية

٦-١-١ النموذج المستخدم

شكل رقم(٢)

العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها فى تحسين أداء البنوك

٦-١-٢ فروض الدراسة:

الفرض الأول : هناك علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين اليات الحوكمة (مجلس الادارة— لجنة المراجعة -لجنة المخاطر) و الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي السؤال ١-٥

الفرض الثانى: هناك علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين خصائص البنك والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي السؤال ٦-٧

الفرض الثالث: يؤدى الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي إلى تحسين أداء البنوك السؤال ٨-١١

٦-١-٣ أسلوب جمع بيانات :

اعتمدت الباحثة في جمع بيانات الدراسة التطبيقية على استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء قد تم تصميم أسئلة الاستقصاء وفقاً لمقياس" ليكارت "ذو الخمس نقاط، وذلك حتى يمكن قياس المستويات المختلفة لمتغيرات الدراسة .وقد تم توزيع ١٨٠ قائمة استقصاء على مفردات العينة، وتم استلام ١٤٠ قائمة استقصاء، استبعد منها ١٦ قوائم لعدم استيفائها بالكامل. وبذلك تكون قوائم الاستقصاء الكاملة والصحيحة والتي استخدمت في التحليل ١٢٤ قائمة، وهى التي تمثل استجابات مفردات عينة الدراسة.

٦-١-٤ عينة الدراسة:

روعي فى اختيار عينة الدراسة التطبيقية أن يكون مفرداتها من بين الأشخاص الذين تتوافر لديهم الخبرة العملية فى البنوك. لذا تضمنت العينة ١٢٤ مفردة توزيعها كما يلى٦٤ مفردة من الاساتذة الأكاديميين في الجامعات المصرية و٢٨ مفردة من المحاسبين الماليين ، ١٢ مفردة من الإدارة العليا فى البنوك المصرية ، ٢٠ مفردة من المحللين الماليين .

١- توصيف عينة الدراسة وفقاً للوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية %
عضو هيئة تدريس	٦٤	%٥٢
محاسب مالي	٢٨	%٢٢
ادارة عليا	١٢	%١٠
محلل مالى	٢٠	%١٦
المجموع الكلى	١٢٤	%١٠٠

٢- توصيف عينة الدراسة وفقاً للعمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من ٣٠	٥	%٤
من ٣١ -٤٠ عام	٦٦	%٥٣
من ٤١ الى ٥٠ عام	٣٨	%٣١

أكثر من ٥٠	١٥	%١٢
المجموع الكلى	١٢٤	%١٠٠

٣- توصيف عينة الدراسة وفقاً للتعليم

المؤهل	العدد	النسبة المئوية %
تعليم جامعى	٣٣	%٢٧
دبلوم	١١	%٩
ماجستير	٣٠	%٢٤
دكتوراه	٥٠	%٤٠
المجموع الكلى	١٢٤	%١٠٠

٤- توصيف عينة الدراسة وفقاً لمستوى الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من ٥ سنوات	٤	%٣
٥-١٠ سنوات	٦٢	%٥٠
١١-٢٠ سنة	٤٣	%٣٥
أكثر من عشرين عام	١٥	%١٢
المجموع الكلى	١٢٤	%١٠٠

٥- توصيف عينة الدراسة وفقاً للتخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	١١٤	%٩٢
ادارة	٨	%٦.٤
اقتصاد	٢	%١.٦
أخرى	-	-
المجموع الكلى	١٢٤	%١٠٠

٦-١-٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لغرض اختبار فروض البحث، تم تحليل البيانات باستخدام بعض الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة هذه البيانات وهى:

١) **اختبار ألفا كرونباخ** : لقياس درجة الصدق والثبات والتأكد من إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج.

٢) **اختبار كروسكال:** ويتم استخدامه بغرض دراسة مدى الاتفاق استجابات مفردات المجموعات الأربعة لعينة الدراسة من أكاديميين ومحاسبين ومحللين ماليين وأعضاء الإدارة العليا.

٣) استخدام أساليب التحليل الإحصائي الوصفي مثل الوسط الحسابي المرجح للوقوف على مدى الأهمية النسبية لإجراءات التحقق المستخدمة في تقييم الدراسة، والانحراف المعياري لقياس درجة التشتت في أراء المستقصى منهم بقائمة الاستقصاء

٤) **أسلوب تحليل الانحدار المتعدد:** تم استخدام هذا الأسلوب لقياس مدى تأثير العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وهى تشمل على عنصرين وهما :

الأول : العلاقة بين آليات الحوكمة (خصائص كل من : مجلس الإدارة –لجنة المراجعة – لجنة المخاطر) وتمثل المتغيرات المستقلة فى الفرض الأول وقد استخدم هذا الأسلوب لقياس مدى العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي كمتغير تابع واليات الحوكمة السابقة .

الثاني : العلاقة بين خصائص البنك (الحجم– العمر–نوع البنك وعدد الفروع به –طبيعة المعاملات) وتمثل المتغيرات المستقلة في الفرض الثاني وقد استخدم هذا الأسلوب لقياس مدى العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي كمتغير تابع وخصائص البنك السابقة

٥) **أسلوب تحليل الانحدار البسيط:** تم قياس اثر الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي كمتغير مستقل على التحسين في أداء البنوك كمتغير تابع في الفرض الثالث

٦-٢ اختبار الفروض واستخلاص النتائج

٦-٢-١ -اختبار الصدق والثبات

تم اختبار الثبات والصدق من خلال مقياس الفا كرونباخ لمتغيرات البحث فاذا زاد عن ٠,٦٠ أمكن الاعتماد على نتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع في الجدول رقم (٢)

الجدول رقم (٢)

السؤال	العبارات	معامل الصدق	معامل الثبات
الأول	١-١: ١-٣	**0.729**	**0.853**
الثاني	٢-١: -٢-٤	**0.730**	**0.854**
الثالث	٣-١:٣-٤	**0.732**	**0.855**
الرابع	٤-١:٤-٧	**0.728**	**0.853**

الخامس	١	**0.728**	**0.853**
السادس	٦-١:٦-٥	**0.728**	**0.853**
السابع	١	**0.734**	**0.856**
الثامن	٨-١ : ١٠-٨	**0.720**	**0.848**
التاسع	٩-١ : ٩-٧	**0.724**	**0.850**
العاشر	١	**0.727**	**0.852**
الحادي عشر	١١-١: ١١-٧	**0.717**	**0.846**
الاستمارة ككل	**٥٨**	**0.732**	**0.856**

وتم استخدام معامل الثبات (Alpha Cronbach) ومعامل الصدق الذاتى لقياس ثبات المحتوى للدراسة ككل وقد اظهرت النتائج من برنامج spss ان معامل الثبات بلغ (٠,٨٥٦) كما بلغ معامل الصدق (٠,٧٣٢) وهى قيمة معقولة تعبر عن ارتقاع درجة التناسق بين المتغيرات داخل القائمة وكذلك عن ارتفاع درجة التجانس بين الاجابات الواردة في مفردات العينة.

٦-٢-٢- **قياس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري**

الفرض الأول : هناك علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين اليات الحوكمة (مجلس الادارة— لجنة المراجعة –لجنة المخاطر) والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي

جدول رقم (٣)

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
السؤال الاول				
١-١	4.137	0.714	0.510	2
٢-١	4.185	0.667	0.445	1
٣-١	4.355	0.778	0.605	3
السؤال الثاني				
١-٢	4.363	0.483	0.233	1
٢-٢	4.347	0.556	0.310	2
٣-٢	3.855	0.740	0.548	4

٤-٢	4.573	0.573	0.328	3
السؤال الثالث				
١-٣	4.379	0.487	0.237	1
٢-٣	4.323	0.564	0.318	2
٣-٣	3.871	0.732	0.536	4
٤-٣	4.177	0.699	0.489	3
السؤال الرابع				
١-٤	4.605	0.568	0.322	3
٢-٤	4.504	0.512	0.303	1
٣-٤	4.266	0.700	0.490	5
٤-٤	4.556	0.589	0.346	4
٥-٤	4.556	0.560	0.314	2
٦-٤	4.266	0.711	0.506	6
٧-٤	4.500	0.727	0.528	7
السؤال الخامس	4.177	0.787	0.619	

ومن الجدول رقم (٣) نجد أن متوسط جميع العبارات أكبر من ٣ وهذا يدل على أن هناك علاقة بين آليات الحوكمة (مجلس الادارة— لجنة المراجعة –لجنة المخاطر) و الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن الانحراف المعياري العام لجميع العبارات أقل من الواحد، وذلك يدل على انخفاض التشتت في استجابات العينة لهذه العبارات. وأن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاها عاما نحو الموافقة على أهمية وجود علاقة بين آليات الحوكمة (مجلس الادارة— لجنة المراجعة –لجنة المخاطر) و الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي ، وقد كانت من أكثر العبارات أهمية في مدى أهمية خصائص لجنة المراجعة وهى تعزيز الإشراف على الدور الرقابي الهام لضمان جودة الإفصاح وذلك بمعامل اختلاف معياري مقداره ٢٣٣, ، وتليها فى الترتيب فى اهمية خصائص لجنة المخاطر وهى تحسين المشاركة فى انشطة المسئولية الاجتماعية ومنها الشمول المالي وذلك بمعامل اختلاف معياري مقداره ٢٣٧, ، والترتيب الثالث مدى أهمية كل من خصائص آليات الحوكمة (مجلس الإدارة— لجنة المراجعة – لجنة المخاطر) معاً وهى الحاجة لإعادة تحديد واجبات ومهام كل من مجلس الإدارة

ولجنة المراجعة ولجنة المخاطر كل فترة وذلك بمعامل اختلاف معياري مقداره ٣٠٣, ، وأخيرا أكثر العبارات أهمية في مدى أهمية خصائص مجلس الإدارة وهى تبادل الأفكار والآراء وتنوع الخبرات وذلك بمعامل اختلاف معياري مقداره ٤٤٥, .

الفرض الثاني : : هناك علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين خصائص البنك والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي

جدول رقم (٤)

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
السؤال السادس				
١-٦	4.274	0.769	0.591	1
٢-٦	4.194	0.772	0.596	2
٣-٦	3.984	0.892	0.796	4
٤-٦	4.048	0.918	0.843	5
٥-٦	4.250	0.813	0.661	3
السؤال السابع	3.879	0.993	0.985	

ومن الجدول رقم (٤) نجد أن متوسط جميع العبارات أكبر من ٣ وهذا يدل على أن هناك العلاقة بين بين خصائص البنك والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن الانحراف المعياري العام لجميع العبارات أقل من الواحد، وذلك يدل على انخفاض التشتت في استجابات العينة لهذه العبارات. وأن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاها عاما نحو الموافقة على أهمية بين خصائص البنك والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي ، وقد كانت من أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي تميل البنوك الكبيرة فى الحجم الاهتمام بشكل موسع على الإفصاح عن الشمول المالى مقارنة بالبنوك الصغيرة بمعامل اختلاف معياري مقداره ٥٩١, ،وتليها في الترتيب عبارة عدد الفروع بالبنك وهى الافصاح عن عدد الفروع بالبنك والتوزيع الجغرافى لقياس مدى انتشار الخدمات المصرفية ووصوله للمناطق الريفية والنائية البعيدة مقارنة بالسنوات السابقة بمعامل اختلاف معياري مقداره ٥٩٦, كما يمثل الترتيب الثالث العبارة عمر البنك وهى تميل البنوك فى مرحلة النضوج والاستقرار الى الاهتمام بشكل موسع على الافصاح عن الشمول

المالى مقارنة بالمراحل الأخرى من دورة حياة البنك سواء مرحلة البداية أو مرحلة النمو بمعامل اختلاف معياري مقداره٦٦١,.

الفرض الثالث: يؤدى الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي إلى تحسين أداء البنوك

جدول رقم (٥)

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
السؤال الثامن				
١-٨	4.218	0.781	0.611	5
٢-٨	4.194	0.803	0.645	7
٣-٨	3.887	0.876	0.768	8
٤-٨	3.895	0.994	0.989	10
٥-٨	4.210	0.789	0.622	6
٦-٨	4.629	0.631	0.398	1
٧-٨	4.298	0.710	0.504	3
٨-٨	4.282	0.739	0.546	4
٩-٨	4.202	0.675	0.455	2
١٠-٨	3.879	0.951	0.904	9
السؤال التاسع				
١-٩	4.226	0.891	0.794	5
٢-٩	4.048	0.909	0.827	6
٣-٩	4.315	0.810	0.656	2
٣-٩	4.290	0.741	0.549	1
٤-٩	4.121	0.934	0.871	7
٥-٩	4.056	0.829	0.688	3
٦-٩	4.105	0.863	0.745	4
السؤال العاشر	4.113	0.867	0.751	
السؤال الحادي عشر				
١-١١	4.347	0.675	0.456	3

٢-١١	4.355	0.677	0.458	4
٣-١١	3.815	0.999	0.998	7
٤-١١	4.290	0.622	0.387	1
٥-١١	4.218	0.693	0.481	6
٦-١١	4.137	0.679	0.461	5
٧-١١	4.105	0.648	0.420	2

ومن الجدول رقم (٥) نجد أن متوسط جميع العبارات أكبر من ٣ وهذا يدل على أن هناك علاقة الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي إلى تحسين أداء البنوك وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن الانحراف المعياري العام لجميع العبارات أقل من الواحد، وذلك يدل على انخفاض التشتت في استجابات العينة لهذه العبارات. وأن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاها عاما نحو الموافقة على أهمية ان الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي يؤدى إلى تحسين أداء البنوك وقد كانت من أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي : أهمية كل من مؤشرات أداء البنوك وهى السيولة بمعامل اختلاف معياري مقداره ٠,٣٨٧ ، وتليها أهم البنود التي ينبغي الإفصاح عنها للشمول المالي ومن أهمها عدد الحسابات التى يتم فتحها وأنواعها والتغيير فيها مقارنة بالسنوات السابقة بمعامل اختلاف معياري مقداره ٠,٣٨٩ . كما يمثل الترتيب الثالث مدي أهمية مساهمة الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي فى تحسين أداء البنوك. عبارة زيادة جودة المعلومات وانخفاض عدم تماثل المعلومات بمعامل اختلاف معياري مقداره ٠,٥٤٩.

٦-٢-٣- نتائج الفروض الاحصائية:

الفرض الأول : هناك علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين اليات الحوكمة (مجلس الادارة— لجنة المراجعة –لجنة المخاطر) والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي

	R	R Square	F	Sig.
الفرض الأول	0.794	0.631	50.816	000

باستخدام نموذج تحليل الانحدار توجد علاقة ايجابية بين آليات الحوكمة (مجلس الإدارة— لجنة المراجعة –لجنة المخاطر) والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي بمستوى معنوية 000. ومعامل الارتباط الذى يشير الى قوة العلاقة بين آليات الحوكمة

والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي تساوى ٧٩٤, ، كما أن معامل التحديد يعنى بان آليات الحوكمة تفسر وحدها بمقدار ٦٣% تقريبا من اجمالى التغير في الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي من وجهة نظر افراد العينة الاربعة .

كما اثبتت نتائج اختبار Kruskal Wallis Test : تم تحليل استجابات مفردات المجموعات الاربعة لعينة الدراسة على الأسئلة رقم ٤ للاستقصاء، وتشير نتائج إلى ان لا توجد فروق معنوية بين اراء الأكاديميين والمحاسبين الماليين وأعضاء الإدارة العليا والمحللين الماليين وذلك مستوى المعنوية أكبر من٠,٠٥، وبالتالي اتفاق المجموعات الأربعة على وجود علاقة بين آليات الحوكمة (مجلس الإدارة— لجنة المراجعة –لجنة المخاطر) والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي ، ويمثل المحاسبين الماليين أعلى نسبة موافقة بين افراد العينة ٦٦,٥٧ % ، ويليه الأكاديميين بنسبة ٦٤,٨٠ % ، ثم الإدارة العليا بنسبة ٦١,٥٧ % كما تظهر كما يلى :

	عضو هيئة التدريس	محاسب مالي	ادارة عليا	محلل مالي	Asymp. Sig.
السؤال الرابع	64.80	66.57	61.54	50.00	0.377

الفرض الثانى : : هناك علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين خصائص البنك والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي

	R	R Square	F	Sig.
الفرض الثاني	0..857	0.735	65.552	0.000

باستخدام نموذج تحليل الانحدار توجد علاقة ايجابية بين خصائص البنك والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي بمستوى معنوية 000. ومعامل الارتباط الذى يشير الى قوة العلاقة بين خصائص البنك (حجم البنك –عمر البنك –نوع البنك وعدد الفروع به –طبيعة المعاملات) والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي ٨٥٧, ، كما أن معامل التحديد يعنى خصائص البنك (حجم البنك –عمر البنك –نوع البنك وعدد الفروع به –طبيعة المعاملات))

تفسر وحدها بمقدار ٦٤% تقريبا من اجمالى التغير فى الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي من وجهة نظر أفراد العينة الأربعة.

كما أثبتت نتائج اختبار Kruskal Wallis Test : تم تحليل استجابات مفردات المجموعات الاربعة لعينة الدراسة على الأسئلة رقم ٦ للاستقصاء، وتشير نتائج إلى ان لا توجد فروق معنوية بين أراء الأكاديميين والمحاسبين الماليين وأعضاء الإدارة العليا و محللين ماليين وذلك مستوى المعنوية أكبر من٠,٠٥، وبالتالي اتفاق المجموعات الاربعة على وجود علاقة خصائص البنك (حجم البنك –عمر البنك –نوع البنك وعدد الفروع به –طبيعة المعاملات) والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي)، ويمثل المحللين الماليين أعلي نسبة موافقة بين افراد العينة ٦٨,٨٥ % بالنسبة لحجم البنك من خصائص البنك ، أما الادارة العليا تأخذ أعلي نسبة موافقة بنسبة ٦٦,٨٣ % بالنسبة لطبيعة المعاملات ،بينما يأخذ الأكاديميين أعلي نسبة موافقة بنسبة ٦٦,١٩ % بالنسبة لعمر البنك كما ياخذ أيضا أعلي نسبة موافقة بنسبة ٦٥,٨٠ % بالنسبة لنوع البنك ، وأخيرا المحاسبين الماليين يأخذ أعلي نسبة موافقة بين افراد العينة بنسبة ٦٥,٤١ % بالنسبة لعدد فروع البنك وتعتبر من خصائص البنك ،.كما تظهر كما يلى :

السؤال السادس خصائص البنك	عضو هيئة التدريس	محاسب مالي	ادارة عليا	محل مالى	Asymp. Sig.
٦–١ حجم البنك	64.84	51.86	64.25	68.85	0.243
٦–٢ عدد الفروع بالبنك	62.11	65.41	51.38	66.35	0.588
٦–٣ نوع البنك	65.80	58.82	59.54	58.85	0.698
٦–٤ طبيعة المعاملات	66.69	57.86	66.83	53.00	0.306
٦–٥ عمر البنك	66.19	63.05	54.21	54.90	0.454

الفرض الثالث: يؤدى الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي الى تحسين أداء البنوك

	R	**R Square**	**F**	**Sig.**
الفرض الثالث	.810[a]	.657	233.17	.000[a]

باستخدام نموذج تحليل الانحدار توجد علاقة ايجابية بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي و تحسين أداء البنوك بمستوى معنوية 000. ومعامل الارتباط الذى يشير إلى قوة العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي و تحسين أداء البنوك بمقدار ٨١٠,، كما أن معامل التحديد يعنى بان الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي تفسر وحدها بمقدار ٦٦% تقريبا من اجمالى التغير في أداء البنوك من وجه نظر أفراد العينة الأربعة .

كما اثبتت نتائج اختبار Kruskal Wallis Test : تم تحليل استجابات مفردات المجموعات الاربعة لعينة الدراسة على الأسئلة رقم ٩ للاستقصاء، وتشير نتائج إلى ان لا توجد فروق معنوية بين آراء الأكاديميين والمحاسبين الماليين وأعضاء الإدارة العليا والمحللين الماليين وذلك مستوى المعنوية أكبر من٠,٠٥، وبالتالي اتفاق المجموعات الأربعة على وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي و تحسين أداء البنوك اى مدي أهمية مساهمة الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي فى تحسين أداء البنوك ويمثل المحللين الماليين اعلى نسبة موافقة بين افراد العينة ٧٣,٣٥ % بالنسبة لزيادة ثقة المستثمرين فى التقارير المالية ،بينما الادارة العليا تأخذ أعلي نسبة موافقة بين افراد العينة ٧٢,٧٩ % وتتمثل بتطوير المنتجات المالية التكولوجية التى تساعد على تعميم خدمات الشمول المالى وحسن توجيه استغلال الموارد المتاحة ، كما يأخذ المحاسبين الماليين أعلي نسبة موافقة بنسبة ٧٢,٤٥ % بالنسبة لتطوير المنتجات المالية التكولوجية التى تساعد على تعميم خدمات الشمول المالي وحسن توجيه استغلال الموارد المتاحة ، وأخيرا يأخذ لأكاديميين أعلي نسبة موافقة بين افراد العينة ٦٦,٨٨ % وهى تحقيق اعلي عائد مالى بالإضافة إلى اعلي معدل عائد استدام لتحقيق استيراتيجية خلق القيمة على المدى الطويل ، كما تظهر كما يلى :

السؤال التاسع	عضو هيئة التدريس	محاسب مالي	ادارة عليا	محلل مالي	Asymp. Sig.
٩-١تعزيز ثقافة الشمول المالى	62.42	61.25	65.33	62.80	0.988
٩-٢زيادة ثقة المستثمرين فى	58.16	68.34	53.92	73.35	0.192

التقارير المالية					
٩-٣زيـــادة جـــودة المعلومات	64.43	60.89	61.63	59.10	0.916
٩-٤زيـــادة الحصـــة السوقية	60.84	64.79	71.83	59.03	0.687
٩-٥تنظـــيم قاعـــدة للبيانات	55.30	72.45	66.50	70.14	0.092
٩-٦تطـوير المنتجـات المالية	57.77	66.64	72.79	65.68	0.372
٩-٧تحقيق اعلي عائد مالى	66.88	63.38	41.83	59.65	0.122

القسم السابع: الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المقترحة

١/٧ الخلاصة ونتائج البحث

في الآونة الأخيرة تم اعتبار الشمول المالي في مقدمة الوسائل التي تحقق الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية وهما ركيزتان رئيسيتان للتنمية المستدامة ويضم البحث النقاط التالية بمفهوم الشمول المالي وأهميته ومعوقات تطبيقه في البنوك المصرية ودور الهيئات والتنظيمات المهنية في الشمول المالي وتداعيات الإفصاح عن الشمول المالي على التنمية المستدامة وركز البحث على الدراسات المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي الأول :أثر آليات الحوكمة (مجلس الإدارة –لجنة المراجعة – لجنة المخاطر) والثاني: أثر خصائص البنك مثل الحجم – العمر – نوع البنك وعدد الفروع– طبيعة المعاملات فى تطوير الفروض، كما تمت دراسة الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثره على أداء البنوك. وتنقسم الدراسات السابقة الاخيرة إلى ثلاثة مجموعات الأولى : ركزت على أبعاد ومؤشرات الشمول المالى والثانية : ركزت على علاقة مؤشرات الشمول المالي وأداء البنوك والثالثة : ركزت على علاقة الإفصاح عن الشمول المالى وأداء البنوك.وتوجد ندرة في الدراسات التي اهتمت بالإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على أداء البنوك. وقامت الدراسة بتحليل العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي من خلال دراسة اثر آليات الحوكمة (مجلس الإدارة –لجنة المراجعة –لجنة المخاطر) واثر خصائص البنك مثل الحجم – العمر – نوع البنك وعدد الفروع– طبيعة

المعاملات هذا من جانب ، ومن جانب اخر بالإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على أداء البنوك، ويساعد الافصاح عن الشمول المالي على توجيه استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر الشمول المالي هو واحد من أهم مؤشرات الأداء الاجتماعي لإظهار التزام المؤسسات المالية بالاستدامة وبالتالي يمكن النظر إليه كجزء من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للبنوك ويعتبر نوع جديد من الافصاح غير المالي والذي له تأثير مباشر على أداء البنوك. وتلعب الهيئات والتنظيمات المهنية وخاصة في القطاع المصرفي دوراً محورياً في وضع مبادرات ومعايير لتحسين الشمول المالي.

وتهدف هذه الدراسة الى الوقوف على العوامل التي تؤثر على الإفصاح عن الشمول المالي وتشمل على آليات الحوكمة (مجلس الإدارة – لجنة المراجعة – لجنة المخاطر) وخصائص البنك (الحجم والعمر ونوع البنك وعدد الفروع وطبيعة المعاملات) وهى تمثل العلاقة الأولى ،كما تمثل العلاقة الثانية أثر الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك . ولتحقيق هذا الهدف أجريت دراسة ميدانية على عينة مكونة من١٢٤ مفردة من أكاديميين ومحللين ماليين ومحاسبين ماليين وإدارة عليا وبتحليل بيانات الدراسة الميدانية باستخدام بعض الأساليب الإحصائية الملائمة توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

أولا: وجود اتفاق بين مجموعات عينة الدراسة الميدانية الأربعة أكاديميين ومحللين ماليين والمحاسبين الماليين والإدارة العليا على صدق الفرض الأول للدراسة الميدانية: هناك علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين اليات الحوكمة (مجلس الادارة— لجنة المراجعة – لجنة المخاطر) والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاها عاما نحو الموافقة على أهمية وجود علاقة بين اليات الحوكمة والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي ، وقد كانت من أكثر العبارات أهمية فى الإجابة في مدى أهمية خصائص لجنة المراجعة وهى تعزيز الإشراف على الدور الرقابي الهام لضمان جودة الإفصاح وذلك بمعامل اختلاف معياري مقداره ٢٣٣, ، وتليها في الترتيب فى أهمية خصائص لجنة المخاطر وهى تحسين المشاركة فى أنشطة المسئولية الاجتماعية ومنها الشمول المالي وذلك بمعامل اختلاف معياري مقداره ٢٣٧, ، والترتيب الثالث مدى أهمية كل من خصائص آليات الحوكمة (مجلس الإدارة— لجنة المراجعة –لجنة المخاطر) معاً وهى الحاجة لإعادة تحديد واجبات ومهام كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة المخاطر كل فترة وذلك بمعامل اختلاف معياري مقداره ٣٠٣, ، وأخيرا أكثر العبارات أهمية في مدى

أهمية خصائص مجلس الإدارة وهى تبادل الأفكار والآراء وتنوع الخبرات وذلك بمعامل اختلاف معياري مقداره ٤٤٥, .

كما أثبتت نتائج اختبار Kruskal Wallis Test : تم تحليل استجابات مفردات المجموعات الاربعة لعينة الدراسة على الأسئلة رقم ٤ للاستقصاء، وتشير نتائج إلى ان لا توجد فروق معنوية بين اراء الأكاديميين والمحاسبين الماليين وأعضاء الإدارة العليا والمحللين الماليين وذلك مستوى المعنوية أكبر من٠,٠٥، وبالتالي اتفاق المجموعات الأربعة على وجود علاقة بين آليات الحوكمة (مجلس الإدارة— لجنة المراجعة –لجنة المخاطر) والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي ، ويمثل المحاسبين الماليين أعلى نسبة موافقة بين افراد العينة ٦٦,٥٧ % ، ويليه الأكاديميين بنسبة ٦٤,٨٠ % ، ثم الإدارة العليا بنسبة ٦٢,٥٧ %

ثانيا : وجود اتفاق بين مجموعات عينة الدراسة الميدانية الأربعة أكاديميين ومحللين ماليين والمحاسبين الماليين والإدارة العليا على صدق الفرض الثاني للدراسة الميدانية : هناك علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين خصائص البنك والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي ،وأن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاها عاما نحو الموافقة على أهمية علاقة بين خصائص البنك والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي، وقد كانت من أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي تميل البنوك الكبيرة فى الحجم الاهتمام بشكل موسع على الإفصاح عن الشمول المالي مقارنة بالبنوك الصغيرة بمعامل اختلاف معياري مقداره ٥٩١, ،وتليها في الترتيب عبارة عدد الفروع بالبنك وهى الافصاح عن عدد الفروع بالبنك والتوزيع الجغرافى لقياس مدى انتشار الخدمات المصرفية ووصوله للمناطق الريفية والنائية البعيدة مقارنة بالسنوات السابقة بمعامل اختلاف معياري مقداره ٥٩٦, كما يمثل الترتيب الثالث العبارة عمر البنك وهى تميل البنوك فى مرحلة النضوج والاستقرار الى الاهتمام بشكل موسع على الإفصاح عن الشمول المالي مقارنة بالمراحل الأخرى من دورة حياة البنك سواء مرحلة البداية أو مرحلة النمو بمعامل اختلاف معياري مقداره٦٦١,.

كما أثبتت نتائج اختبار Kruskal Wallis Test : تم تحليل استجابات مفردات المجموعات الاربعة لعينة الدراسة على الأسئلة رقم ٦ للاستقصاء، وتشير نتائج إلى ان لا توجد فروق معنوية بين أراء الأكاديميين والمحاسبين الماليين وأعضاء الإدارة العليا و محللين ماليين وذلك مستوى المعنوية أكبر من٠,٠٥، وبالتالي اتفاق المجموعات الاربعة على وجود علاقة خصائص البنك (حجم البنك –عمر البنك –نوع البنك وعدد الفروع به –طبيعة

المعاملات) والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي)، ويمثل المحللين الماليين أعلي نسبة موافقة بين افراد العينة ٦٨,٨٥ % بالنسبة لحجم البنك من خصائص البنك ، أما الإدارة العليا تأخذ أعلي نسبة موافقة بنسبة ٦٦,٨٣ % بالنسبة لطبيعة المعاملات ،بينما يأخذ الأكاديميين أعلي نسبة موافقة بنسبة ٦٦,١٩ % بالنسبة لعمر البنك كما يأخذ أيضا أعلي نسبة موافقة بنسبة ٦٥,٨٠ % بالنسبة لنوع البنك ، وأخيرا المحاسبين الماليين يأخذ أعلي نسبة موافقة بين إفراد العينة بنسبة ٦٥,٤١ % بالنسبة لعدد فروع البنك وتعتبر من خصائص البنك

ثالثا : وجود اتفاق بين مجموعات عينة الدراسة الميدانية الأربعة أكاديميين ومحللين ماليين والمحاسبين الماليين والإدارة العليا على صدق الفرض الثالث للدراسة الميدانية : يؤدى الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي الى تحسين أداء البنوك ، وأن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاها عاما نحو الموافقة على أهمية ان الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي يؤدى إلى تحسين أداء البنوك وقد كانت من أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي : أهمية كل من مؤشرات أداء البنوك وهى السيولة بمعامل اختلاف معياري مقداره ٠,٣٨٧ ، وتليها أهم البنود التي ينبغي الإفصاح عنها للشمول المالي ومن أهمها عدد الحسابات التى يتم فتحها وأنواعها والتغيير فيها مقارنة بالسنوات السابقة بمعامل اختلاف معياري مقداره ٠,٣٨٩ . كما يمثل الترتيب الثالث مدي أهمية مساهمة الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي فى تحسين أداء البنوك.عبارة زيادة جودة المعلومات وانخفاض عدم تماثل المعلومات بمعامل اختلاف معياري مقداره ٠,٥٤٩.

كما أثبتت نتائج اختبار Kruskal Wallis Test : تم تحليل استجابات مفردات المجموعات الأربعة لعينة الدراسة على الأسئلة رقم ٩ للاستقصاء، وتشير نتائج إلى ان لا توجد فروق معنوية بين آراء الأكاديميين والمحاسبين الماليين وأعضاء الإدارة العليا والمحللين الماليين وذلك مستوى المعنوية أكبر من٠,٠٥، وبالتالي اتفاق المجموعات الأربعة على وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي و تحسين أداء البنوك اى مدي أهمية مساهمة الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي فى تحسين أداء البنوك ويمثل المحللين الماليين أعلي نسبة موافقة بين افراد العينة ٧٣,٣٥ % بالنسبة لزيادة ثقة المستثمرين فى التقارير المالية ،بينما الإدارة العليا تأخذ أعلي نسبة موافقة بين أفراد العينة ٧٢,٧٩ % وتتمثل بتطوير المنتجات المالية التكنولوجية التى تساعد على تعميم خدمات الشمول المالي وحسن توجيه استغلال الموارد المتاحة ، كما يأخذ المحاسبين الماليين أعلي

نسبة موافقة بنسبة ٧٢,٤٥ % بالنسبة لتطوير المنتجات المالية التكنولوجية التي تساعد على تعميم خدمات الشمول المالي وحسن توجيه استغلال الموارد المتاحة ، وأخيرا يأخذ لأكاديميين أعلي نسبة موافقة بين أفراد العينة ٦٦,٨٨ % وهى تحقيق اعلي عائد مالي بالإضافة إلى اعلي معدل عائد استدام لتحقيق استراتيجية خلق القيمة على المدى الطويل

بناء على ما خلصت إليه الدراسة النظرية وما توصلت إليه الدراسة الميدانية من نتائج توصى الباحثة بما يلى:

٢/٧ التوصيات

- إنشاء شبكة إلكترونية وقواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر بحيث ينظم عملية الافصاح عن الشمول المالي بما يناسب بيئة الاعمال المصرية وخاصة البنوك.
- العمل على وجود معايير مقبولة قبولا عاما لإعداد تقارير الاستدامة متضمنة مؤشرات الشمول المالي تعمل على تحقيق جودة التقارير المالية بما يساعد على زيادة المحتوى الاعلامي للإفصاح المحاسبي في البنوك.
- أن يقوم البنك المركزي بوضع أطر قانونية خاصة بالمؤسسات المالية والتي تسهم في تطوير المنتجات المالية التكنولوجية وتساعد على تعميم خدمات الشمول المالي.
- أن تقوم الجهات المختصة بإعداد مؤشر عام للشمول المالي في البنوك والتعاون مع البورصة المصرية لإعادة النظر في مكونات المؤشر المصري لمسئولية الشركات وإدخال بعض مؤشرات الشمول المالي معها.
- يجب على الحكومة تشجيع البنوك تجاه أعمال المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال تقديم إعفاءات ضريبية ومزايا ائتمانية أكثر مما يشجع البنوك للإفصاح عن الشمول المالي.

٣/٧ البحوث المستقبلية

- مزيد من البحوث المحاسبية لربط استراتيجية خلق القيمة على المدى الطويل باستخدام مفهوم البنك الاستدامي وربطها بمقياس الاداء المتوازن.
- دراسات خاصة باستخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي لتطوير مستقبل الخدمات المصرفية مثل تقنيات الـ blockchain وأثرها على اداء البنوك.
- مزيد من الدراسات لأثر الافصاح على الشمول المالي على حوكمة المخاطر وقيمة البنوك المصرية وجودة التقارير المالية.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إيمان سعد الدين (٢٠١٣). خصائص الشركات كمحددات للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية .المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة: جامعة عين شمس – كلية التجارة، ع٣
- إيمان محمد سلامة. (٢٠١٨). أثر جودة لجنة إدارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية وانعكاسه على سمعة الشركات: دراسة تطبيقية .الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، مج٢٢, ع٢

  حسام حسن محمود الشعراوى (٢٠١٨). أثر وجود لجنة مراجعة فعالة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .مجلة البحوث المحاسبية: جامعة طنطا – كلية التجارة – قسم المحاسبة، ع٢
- دينا حسن عبدالعزيز عمار (٢٠١٨). أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي والتشغيلي في البنوك المصرية: دراسة تطبيقية .الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، مج٢٢, ع٢
- سماح طارق أحمد حافظ، (٢٠١٦) "العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشأة: بالتطبيق على الشركات المقيدة فى البورصة المصرية ".الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة مج٢٠, ع٢
- مجدي مليجي عبدالحكيم مليجي. (٢٠١٤). محددات الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية وأثره على أداء وسمعة البنوك في البيئة المصرية: دراسة نظرية تطبيقية .*المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة: جامعة عين شمس – كلية التجارة، ع٤*
- محمد إبراهيم مندور(٢٠١٥). دراسة واختبار العلاقة السببية بين جودة الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي بالتطبيق على البنوك التجارية اللبنانية مجلة المحاسبة والمراجعة– قسم المحاسبة –كلية التجارة –جامعة بنى سويف –ع٢

- محمد ناجي عثمان، (٢٠١٨). هل يمكن لحوكمة الشركات تحسين الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية في البنوك المصرية؟ *.الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، مج٢٢ , ع٣ .*
- نعمة حرب مشابط، (٢٠١٦). أثر درجة الإفصاح عن الإستدامة على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة فى مصر .الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، مج٢٠, ع٢

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abbott, L. J., et al. (2004). Audit committee characteristics and restatements. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory,*** *23*(1), 69-87
- Abul-Hassan, A., & Syafri Harahap, S. (2010). Exploring corporate social responsibility disclosure: the case of Islamic banks. ***International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management***, *3*(3), 203-227.
- Ahamed, W. S. W., et al. (2014). Does corporate social responsibility lead to improve in firm financial performance? Evidence from Malaysia. ***International Journal of Economics and Finance,*** *6*(3), 126-138
- Alber, N. (2011). The Effect Of Banking Expansion On Profit Efficiency Of Saudi Arabia Commercial Banks. ***Journal of Global business and Economics***, *3*(1), 11-23.
- Alexandrina, Ş. C. (2013). How do board of directors affect corporate governance disclosure?–the case of banking system. *Romanian Economic Journal*, *16*(47), 127-146.
- Al - Hadi, A., et al. (2016). Risk committee, firm life cycle, and market risk disclosures. Corporate Governance: An International Review, *24*(2), 145-170.
- Al-Najjar, B., & Abed, S. (2014). The association between disclosure of forward-looking information and corporate governance mechanisms: Evidence from the UK before the

financial crisis period. *Managerial Auditing Journal*, *29*(7), 578-595.

- Al-Shammari, B. (2014). An investigation of the impact of corporate governance mechanisms on level of corporate risk disclosure: evidence from Kuwait. *International Journal of Business and Social Research*, *4*(6), 51-70
- Al-Shubiri, F. A., et al. (2012). Financial and non financial determinants of corporate social responsibility. *Asian Economic and Financial Review*, *2*(8), 1001-1012
- Ameer, R., & Othman, R. (2012). Sustainability practices and corporate financial performance: A study based on the top global corporations. ***Journal of Business Ethics***, *108*(1), 61-79.
- Amran, A., et al. (2013). The influence of governance structure and strategic corporate social responsibility toward sustainability reporting quality**.** ***Business Strategy and the Environment***, 23, 217–235.
- Appuhami, R., & Tashakor, S. (2017). The impact of audit committee characteristics on CSR disclosure: An analysis of Australian firms. **Australian Accounting Review,** *27*(4), 400-420
- Bansal, S., et al. (2018). Board Independence and Corporate Social Responsibility Disclosure: The Mediating Role of the Presence of Family Ownership. ***Administrative Sciences***, *8*(3), 33.
- Barako, D. G., & Brown, A. M. (2008). Corporate social reporting and board representation: Evidence from the Kenyan banking sector. ***Journal of Management and Governance***, 12, 309–324.
- Barros, C. P., et al. (2013). Corporate governance and voluntary disclosure in France. ***Journal of Applied Business Research***, *29*(2), 561-578.
- Bédard, J., et al. (2004). The effect of audit committee expertise, independence, and activity on aggressive earnings management. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, *23*(2), 13-35.

- Bhimani, A., & Soonawalla, K. (2005). From conformance to performance: The corporate responsibilities continuum**.** ***Journal of Accounting and Public Policy***, *24*(3), 165-174.
- Brick, I. E., & N. K Chidambaran. (2010). Board meetings, committee structure, and firm value. **Journal of Corporate Finance**, 16(4), 533-553
- Buckby, S., et al. (2015). An analysis of risk management disclosures: Australian evidence. ***Managerial Auditing Journal***, *30*(8/9), 812-869.
- Burgess, R., & Pande, R. (2005). Do rural banks matter? Evidence from the Indian social banking experiment. ***American Economic Review***, *95*(3), 780-795
- Bose, S., et al. (2016). Dynamics of firm-level financial inclusion: Empirical evidence from an emerging economy**. Journal of Banking and Finance Law and Practice**, 27(1) p.47-68.
- Bose, S., et al. (2017). Non-financial disclosure and market-based firm performance: The initiation of financial inclusion. ***Journal of Contemporary Accounting & Economics***, *13*(3), 263-281.
- Cahan, S. F., et al. (2016). Are CSR disclosures value relevant? Cross-country evidence. ***European Accounting Review***, *25*(3), 579-611.
- Chen, L., et al. (2015). The relationship between disclosures of corporate social performance and financial performance: Evidences from GRI reports in manufacturing industry. ***International Journal of Production Economics***, *170*, 445-456
- Cheng, E., & Courtenay, S. M. (2006). Board composition, regulatory regime and voluntary disclosure. ***The International Journal of Accounting***, 41, 262–289.
- DeVilliers, C., et al. (2009). Good corporate governance makes for good environmental performance. In AFAANZ conference (pp. 5–7).
- Dilling, P. F. (2010). Sustainability reporting in a global context: what are the characteristics of corporations that provide high

quality sustainability reports–an empirical analysis. ***International Business & Economics Research Journal,*** *9*(1), 19-30.

- Dunlop, A. (1998) *Corporate Governance and Control*, CIMA Publishing, London.
- Eccles, R.G., & Serafeim, G.,(2013). Sustainability in financial services is not about being green. Harvard Bus. Rev. <https://hbr.org/2013/05/sustainability-in-financial-services-is-notabout-being-green> (accessed 22.03.2017).
- Ellili, N., & Nobanee, H. (2017). Degree of Corporate Social Responsibility Disclosure and Its Impact on Banking Performance
- Elshandidy, T., et al. (2013). Aggregated, voluntary, and mandatory risk disclosure incentives: Evidence from UK FTSE all-share companies. ***International Review of Financial Analysis***, *30*, 320-333.
- Ezat, A., & A, El-Masry (2008). The impact of corporate governance on the timeliness of corporate internet reporting by Egyptian listed companies***.Managerial Finance***, 34(12), 848-867
- Freeman, E. (1984) *Strategic Management: A Stakeholder Approach*, Pitman Publishing, Boston.
- Gafoor, C. A., Mariappan, V., & Thyagarajan, S. (2018). Board characteristics and bank performance in India. ***IIMB management review***, *30*(2), 160-167
- García - Sánchez, I. M., & Martínez - Ferrero, J. (2018). How do independent directors behave with respect to sustainability disclosure?. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 25(4), 609-627
- GRI (2013a) G4 sustainability reporting guidelines. . https://www.globalreporting.org/reporting/g4.Pages/default.aspx
- Haldar, P. K., et al. (2016). Assessing the Role of Corporate Social Responsibility Practices of Commercial Banks in Enhancing Financial Inclusion: A Study on Banking Sector in Bangladesh. ***International Journal of Economics and Financial Issues,*** *6*(4), 1778-1783.

- Hassan, M. T., et al.. (2012). Corporate social responsibility disclosure: A comparison between Islamic and conventional financial institutions in Bahawalpur region. ***International Journal of Learning and Development,*** *2*(1), 628-642.

- Hancock, J. (2004). *Investing in corporate social responsibility: a guide to best practice, business planning & the UK's leading companies*. Kogan Page Publishers.

- Ho, C. (2005) Corporate governance and corporate competitiveness: An international analysis, **Corporate Governance: An International Review,** 13: 211–53.

- Hussainey, K., et al. (2011). Factors affecting corporate social responsibility disclosure in Egypt. ***Corporate Ownership and Control Journal***, *8*(4), 432-443.

- Htay, S. N. N et al. (2013). Impact of Corporate Governance on Disclosure Quality: Empirical Evidence from Listed Banks in Malaysia. ***International Journal of Economics & Management***, *7*(2).

- IFC (2007), "Banking on Sustainability: Financing Environmental and Social Opportunities in Emerging Markets", http://www.ifc.org/ifcext/enviro.nsf/AttachmentsByTitle/p_BankingonSustainability/$FILE/FINAL_IFC_BankingOnSustainability_web.pdf

- Iqra Ikram & Samreen Lohdi (2015) Impact of Financial Inclusion on Banks Profitability: An Empirical Study of Banking Sector of Karachi, Pakistan ***International Journal of Management Sciences and Business Research*** ,4 (10)

- Jamali, D., et al. (2008). Corporate governance and corporate social responsibility synergies and interrelationships. ***Corporate Governance: An International Review,*** *16*(5), 443-459.

- Jizi, M. I., et al. (2014). Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: Evidence from the US Banking Sector. **Journal of Business Ethics**, 125(4), 601–615.

- Jones, P., et al. (2005) Corporate social responsibility and the UK's top ten retailers**,** ***International Journal of Retail and Distribution Management,*** 33: 882–92.
- Juhmani, O. I. (2013). Ownership structure and corporate voluntary disclosure: evidence from Bahrain. ***International Journal of Accounting and Financial Reporting***, *3*(2), 133.
- Karamanou, I., & Vafeas, N. (2005). The association between corporate boards, audit committees, and management earnings forecasts: An empirical analysis. ***Journal of Accounting research***, *43*(3), 453-486.
- Kendall, N. (1999) Good corporate governance, *Accountants' Digest*. Issue 40. The ICA in England and Wales
- Kent, P., et al. (2010). Innate and discretionary accruals quality and corporate governance. ***Accounting & Finance***, *50*(1), 171-195.
- Khan, A., et al. (2013). Corporate governance and corporate social responsibility disclosures: Evidence from an emerging economy**.** ***Journal of business ethics***, *114*(2), 207-223
- Khan, H. U. Z. (2010). The effect of corporate governance elements on corporate social responsibility (CSR) reporting: Empirical evidence from private commercial banks of Bangladesh. ***International Journal of Law and Management***, *52*(2), 82-109.
- Khan, H. U. Z., et al. (2009). Corporate social responsibility (CSR) reporting: a study of selected banking companies in Bangladesh. ***Social responsibility journal***, *5*(3), 344-357.
- Kim, Y., et al.. (2012). Is earnings quality associated with corporate social responsibility?**. The accounting review**, *87*(3), 761-796
- Kim, H., & C. Lim (2010). Diversity, outside directors and firm valuation: Korean evidence**.** ***Journal of Business Research***, 63(3), 284-291
- Krasodomska, J. (2015). CSR disclosures in the banking industry. Empirical evidence from Poland. ***Social Responsibility Journal***, *11*(3), 406-423.

- Kusuma, A. P., & Koesrindartoto, D. P. (2014). Sustainability practices and financial performance: An empirical evidence from Indonesia. In *International Conference on Trends in Economics, Humanities and Management.(ICTEHM'14) Aug*(pp. 13-14).

- Li, J., et al., (2012). The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure. ***The British Accounting Review***, *44*(2), 98-110.

- MacMillan, K., et al., (2004) Giving your organization SPIRIT: An overview and call to action for directors on issues of corporate governance, corporate reputation and corporate responsibility, ***Journal of General Management***, 30: 15–42

- Madi, H. K., et al., (2014). The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure. ***Procedia-Social and Behavioral Sciences***, *164*, 486-492.

- Menassa, E. (2010). Corporate social responsibility: An exploratory study of the quality and extent of social disclosures by Lebanese commercial banks. ***Journal of Applied Accounting Research***, *11*(1), 4-23

- Musau, S.,et al., (2018). Financial Inclusion, Bank Competitiveness and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya. ***International Journal of Financial Research***, *9*(1), 203.

- Naceur, M. S. B., et al., (2015). *Can Islamic banking increase financial inclusion?* (No. 15-31). International Monetary Fund.

- Nyathira, N. C. (2012). Financial innovation and its effect on financial performance of commercial banks in Kenya. *Unpublished MBA project, University of Nairobi*.

- Oliveira, M. C., et al., (2013). Corporate social reporting practices of French and Brazilian Companies: a comparison based on institutional theory. *Revista de Contabilidadee Organizações, 7(18), 60-73.*

- Post, C., et al., (2011). Green governance: Boards of directors' composition and environmental corporate social responsibility. ***Business and Society***, 50, 189–223

- Ramadhan, S. (2014). Board composition, audit committees, ownership structure and voluntary disclosure: Evidence from Bahrain. ***Research Journal of Finance and Accounting***, *5*(7), 124-139.

- Rao, K. K., et al., (2012). Corporate governance and environmental reporting: An Australian study. ***Corporate Governance***, 12, 143–163.

- Rizk, R., et al., (2008). Corporate social and environmental reporting: a survey of disclosure practices in Egypt. ***Social Responsibility Journal,*** *4*(3), 306-323.

- Rouf, D. (2011). The corporate social responsibility disclosure: a study of listed companies in Bangladesh. ***Business and Economics Research Journal***, *2*(3), 19-32

- Roy, M. K., ., et al., (2015). Sustainability in Banking Industry: Which way to move?. ***ASA University Review***, *9*(2).

- Saeidi, S. P., ., et al., (2015). How does corporate social responsibility contribute to firm financial performance? The mediating role of competitive advantage, reputation, and customer satisfaction. ***Journal of business research***, *68*(2), 341-350..

- Said, R., ., et al., (2009). The relationship between corporate social responsibility disclosure and corporate governance characteristics in Malaysian public listed companies. ***Social Responsibility Journal***, *5*(2), 212-226.

- Sartawi, I. I. M., ., et al., (2014). Board composition, firm characteristics, and voluntary disclosure: The case of Jordanian firms listed on the Amman stock exchange***. International Business Research***, *7*(6), 67.

- Shamil, M., M., et al., (2014). The influence of board characteristics on sustainability reporting: Empirical evidence from Sri Lankan firms. ***Asian Review of Accounting***, *22*(2), 78-97

- Sharma, E., & Mani, M. (2013), Corporate social responsibility: An analysis of Indian commercial banks***. AIMA Journal of Management and Research***, 7(1/4), 1-17.

- Sharif, M., & Rashid, K. (2014). Corporate governance and corporate social responsibility (CSR) reporting: an empirical evidence from commercial banks (CB) of Pakistan. ***Quality & Quantity***, *48*(5), 2501-2521.

- Shihadeh, F. H., et al., (2018). Does Financial Inclusion Improve the Banks' Performance? Evidence from Jordan. In *Global Tensions in Financial Markets* (pp. 117-138). Emerald Publishing Limited

- Siddik, M. N. A., et al., (2016). Impacts of e-banking on performance of banks in a developing economy: empirical evidence from Bangladesh. ***Journal of Business Economics and Management,*** *17*(6), 1066-1080.

- Simpson, W. G., & Kohers, T. (2002). The link between corporate social and financial performance: Evidence from the banking industry. ***Journal of business ethics***, *35*(2), 97-109.

- Sobhani, F. A., et al., (2012). Sustainability disclosure in annual reports and websites: a study of the banking industry in Bangladesh. ***Journal of Cleaner Production***, *23*(1), 75-85.

- Subramaniam, N., et al., (2009). Corporate governance, firm characteristics and risk management committee formation in Australian companies. ***Managerial Auditing Journal***, *24*(4), 316-339.

- Tao, N. B., & Hutchinson, M. (2013). Corporate governance and risk management:The role of risk management and compensation committees**.** ***Journal of Contemporary Accounting & Economics***, *9*(1), 83-99.

- Vafeas, N. (1999). Board meeting frequency and firm performance. ***Journal of financial economics***, *53*(1), 113-142

- Viljoen, C., et al., (2016). Determinants of enhanced risk disclosure of JSE Top 40 Companies: the board risk committee composition, frequency of meetings and the chief risk officer. ***Southern African Business Review***, *20*(1), 208-235.

- Wang, J., et al., (2013). The determinants of corporate social responsibility disclosure: evidence from China. ***Journal of Applied Business Research,*** *29*(6), 1833
- World Bank http://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
- Xiao, J. Z., et al., (2004). The determinants and characteristics of voluntary Internet-based disclosures by listed Chinese companies. **Journal of accounting and public policy**, 23(3), 191-225
- Yang, J. S., & Krishnan, J. (2005). Audit committees and quarterly earnings management. ***International journal of auditing***, *9*(3), 201-219.
- Zheng, L. I. (2006). A Study on Relation of Corporate Social Responsibility and Corporate Value: Empirical Evidence from Shanghai Securities Exchange [J]. ***China Industrial Economy***, *2*, 77-83.
- Zhu, B., et al., (2018). Is the Development of China's Financial Inclusion Sustainable? Evidence from a Perspective of Balance. ***Sustainability***, 10(4), 1200

ملحق رقم ١

قائمة استقصاء

أولاً معلومات عامة:

- الاسم : اختيارى
- التخصص: ○ محاسبة ○ إدارة ○ إحصاء ○ اقتصاد
- الوظيفة : ○ إدارة عليا ○ محاسب مالى ○ محلل مالى ○ عمل أكاديمي بالكلية
- مدة الخبرة: □ أقل من ٥ سنوات □ ٥ – ١٠ سنوات □ ١٠– ٢٠ سنة □ أكثر من ٢٠ سنة
- المؤهل العلمى: □ جامعى بكالوريوس □ ماجستير □ دبلوم □ دكتوراه

س١- في رأيك مدى أهمية خصائص مجلس الادارة(الحجم- الاستقلال –الاجتماعات) في تحسين مستوى الافصاح عن الشمول المالى ؟	غير هام جدا	قليل الأهمية	متوسط	هام	هام جداً
١-١تلعب هذه الخصائص دورا هاما فى ممارسة جيدة للحوكمة ومن ثم تحسين المشاركة فى انشطة المسئولية الاجتماعية ومنها الشمول المالى	١	٢	٣	٤	٥
١ -٢تؤدى الى تبادل الأفكار والآراء وتنوع الخبرات كما أن لها دورا فى فاعلية أداء الوظائف الرقابية المنوط بها	١	٢	٣	٤	٥
١-٣ يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة باستخدام التصويت التراكمي وللمساهم حق الانتخاب والاستفسار عن المؤهلات والخبرات لأعضاء المجلس لضمان الاستقلال والخبرة ويتم اختيار أعضاء مستقلين من خارج الشركة غير تنفيذين لمجلس الادارة	١	٢	٣	٤	٥
س٢ في رأيك مدي أهمية خصائص لجنة المراجعة (الحجم- الاستقلال –الاجتماعات) فى تحسين مستوى الافصاح عن الشمول المالى ؟	١	٢	٣	٤	٥
٢- ١تعزيز الإشراف على الدور الرقابي الهام لضمان جودة الإفصاح من ثم جودة التقارير المالية وزيادة الثقة فبها	١	٢	٣	٤	٥
٢-٢التأكد من استقلال المراجعة الخارجية والداخلية وتقديم المساعدة الى الإدارة للقيام بواجباتها	١	٢	٣	٤	٥
٢-٣توجد علاقة بين عدم وجود لجنة للمراجعة او عدم استقلال أعضائها او قلة الخبرة او قلة عدد مرات الاجتماع وبين التلاعب فى التقارير	١	٢	٣	٤	٥
٢-٤يتم اختيار أعضاء لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين وذوى الخبرة والاستقلال وذلك لمتابعة تصرفات الادارة	١	٢	٣	٤	٥
س٣ في رايك مدى أهمية خصائص لجنة المخاطر (الحجم- الاستقلال –الاجتماعات) فى تحسين مستوى الافصاح عن الشمول المالى ؟	غير هام جدا	قليل الأهمية	متوسط	هام	هام جداً

٣-١- تحسين المشاركة فى انشطة المسئولية الاجتماعية ومنها الشمول المالى	١	٢	٣	٤	٥
٣-٢- تحديد وتصنيف المخاطر بشقيها التشغيلى والسوقى ووضع معالجة فى حالة وقوعها ومعرفة اثارها	١	٢	٣	٤	٥
٣-٣- توجد علاقة بين عدم وجود لجنة للمخاطر او عدم استقلال أعضائها او قلة الخبرة او قلة عدد مرات الاجتماع وبين التلاعب فى التقارير	١	٢	٣	٤	٥
٣-٤- يتم اختيار أعضاء لجنة المخاطر من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين وذوى الخبرة والاستقلال وذلك لمتابعة تصرفات الادارة	١	٢	٣	٤	٥
س٤ في رأيك مدى أهمية كل من خصائص آليات الحوكمة (مجلس الإدارة— لجنة المراجعة –لجنة المخاطر) معاً فى تحسين مستوى الإفصاح عن الشمول المالي ؟	غير هام جدا	قليل الأهمية	متوسط	هام	هام جداً
٤-١ضرورة ان يكون لدى البنك لائحة مكتوبة تحدد دور مجلس الادارة ولجنة المراجعة ولجنة المخاطر ومسئولياتها وخبرة أعضائها كما يرفق نسخة من هذه اللائحة بالتقرير السنوي للبنك مع بيان أسمائهم	١	٢	٣	٤	٥
٤-٢هناك الحاجة لإعادة تحديد واجبات ومهام كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة المخاطر كل فترة إزاء ما يستجد من أحداث خارجية أو داخلية	١	٢	٣	٤	٥
٤-٣ضرورة التزام البنك بكافة القوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي الذي يعتبر دوره محوريا فى تفعيل حوكمة البنوك	١	٢	٣	٤	٥
٤-٤ طبيعة البيانات المنشورة تتمشى مع دليل الحوكمة للبنك المركزي واتفاقيات بازل	١	٢	٣	٤	٥
٤-٥-زيادة مستوى المساءلة والشفافية وفى سبيل إعطاء مصداقية للإفصاح المالي وغير المالي نظرا لتحرر قرارات أعضاء مجلس الإدارة ولجان المراجعة والمخاطر من أى تأثير تمارسه الإدارة	١	٢	٣	٤	٥
٤-٦ اللجنة التى تجتمع بشكل متكرر كل عام تكون اكتر	١	٢	٣	٤	٥

إمكانية للتركيز على المشكلات والمعوقات التي تضمن حلها وبالتالي تحسين عملية الإفصاح					
٤-٧الحجم الأمثل لأية لجنة يساهم فى زيادة إمكانية الإشراف والمتابعة من خلال تقسيم وتوزيع المهام بين أعضاء اللجنة مما يحسن من عملية الإفصاح ويحد من السلوك الانتهازي للإدارة وتقليل عملية إدارة الأرباح	١	٢	٣	٤	٥
س ٥ في رأيك هل توجد علاقة بين خصائص آليات الحوكمة (مجلس الإدارة-لجنة المراجعة-لجنة المخاطر) وتحسين مستوى الإفصاح عن الشمول المالي؟	غير هام جدا	قليل الأهمية	متوسط	هام	هام جداً
س٦ في رأيك حدد مدى أهمية خصائص البنك التالية والتي تؤثر على الافصاح عن الشمول المالى؟	غير هام جدا	قليل الأهمية	متوسط	هام	هام جداً
٦-١ الحجم: تميل البنوك الكبيرة فى الحجم الاهتمام بشكل موسع على الإفصاح عن الشمول المالى مقارنة بالبنوك الصغيرة	١	٢	٣	٤	٥
٦-٢ عدد الفروع بالبنك: الافصاح عن عدد الفروع بالبنك والتوزيع الجغرافى لقياس مدى انتشار الخدمات المصرفية ووصوله للمناطق الريفية والنائية البعيدة مقارنة بالسنوات السابقة	١	٢	٣	٤	٥
٦-٣نوع البنك: تميل البنوك التى تمثل نسبة كبيرة حصة الحكومة الى الاهتمام بشكل موسع على الافصاح عن الشمول المالى مقارنة بالبنوك الخاصة او المشتركة	١	٢	٣	٤	٥
٦-٤ طبيعة المعاملات: تميل البنوك الاسلامية إلى الاهتمام بشكل موسع على الافصاح عن الشمول المالى مقارنة بالبنوك التجارية	١	٢	٣	٤	٥
٦- ٥عمر البنك : تميل البنوك فى مرحلة النضوج والاستقرار الى الاهتمام بشكل موسع على الافصاح عن الشمول المالى مقارنة بالمراحل الأخرى من دورة حياة البنك سواء مرحلة البداية أو مرحلة النمو	١	٢	٣	٤	٥
س ٧ في رأيك هل توجد علاقة بين خصائص البنك	غير	قليل	متوسط	هام	هام

وزيادة مستوى الإفصاح عن الشمول المالي؟	هام جدا	الأهمية			جداً
س٨ في رأيك ماهى أهم البنود التي ينبغي الإفصاح عنها للشمول المالي	غير هام جدا	قليل الأهمية	متوسط	هام	هام جداً
٨-١برامج التمويل الخاصة بتركيب محطات لمعالجة مياه الصرف فى المنشات الصناعية أو مصانع لتدوير النفايات ودعم الحرف التقليدية اليدوية والأنشطة الزراعية والحيوانية والمشتركة	١	٢	٣	٤	٥
٨-٢برامج خاصة لمساعدة الأسر الريفية فى المناطق النائية التي تتلقى تحويلات من الافراد الذين يعملوا بالخارج	١	٢	٣	٤	٥
٨-٣برامج خاصة كيفية استخدام الخدمات المصرفية سواء الانترنت البنكى او موبايل بنك للسكان الريفين	١	٢	٣	٤	٥
٨-٤المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية ومقارنة مع السنوات السابقة لقياس مدى انتشار الخدمات والمنتجات	١	٢	٣	٤	٥
٨-٥عدد فروع البنك وعدد ماكينات الصرف الالى لقياس مدى انتشار الخدمات	١	٢	٣	٤	٥
٨-٦ عدد الحسابات التى يتم فتحها وأنواعها والتغيير فيها مقارنة بالسنوات السابقة	١	٢	٣	٤	٥
٨-٧-حجم الودائع والتغير فى حجمها مقارنة بالسنوات السابقة	١	٢	٣	٤	٥
٨-٨حجم القروض والتغير فى حجمها مقارنة بالسنوات السابقة	١	٢	٣	٤	٥
٨-٩خطة البنوك وبرامجها عن نشر الثقافة المالية وحماية المستخدمين	١	٢	٣	٤	٥
٨-١٠-تكاليف استخدام الخدمات المصرفية سواء سنوية او شهرية وهى فتح حساب -خدمة الانترنت او الموبايل البنكى -التحويلات المالية المحلية والدولية -اصدار دفتر الشيكات والشهادات الاستثمارية-استخدام نقاط البيع -وغيرها	١	٢	٣	٤	٥

س٩ في رأيك مدي أهمية مساهمة الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي فى تحسين أداء البنوك	غير هام جدا	قليل الأهمية	متوسط	هام	هام جداً
٩-١تعزيز ثقافة الشمول المالى ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة	١	٢	٣	٤	٥
٩-٢زيادة ثقة المستثمرين فى التقارير المالية	١	٢	٣	٤	٥
٩-٣زيادة جودة المعلومات وانخفاض عدم تماثل المعلومات	١	٢	٣	٤	٥
٩-٤زيادة الحصة السوقية عن طريق فتح اسواق جديدة وجذب عملاء جدد	١	٢	٣	٤	٥
٩-٥تنظيم قاعدة للبيانات الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية فى الصغر التى يتعامل البنك معها بالتمويل المستدام	١	٢	٣	٤	٥
٩-٦تطوير المنتجات المالية التكولوجية التى تساعد على تعميم خدمات الشمول المالى وحسن توجيه استغلال الموارد المتاحه	١	٢	٣	٤	٥
٩-٧تحقيق اعلي عائد مالى بالإضافة إلى اعلي معدل عائد استدام لتحقيق استيراتيجية خلق القيمة على المدى الطويل	١	٢	٣	٤	٥
س١٠ في رأيك هل توجد علاقة بين الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وتحسين أداء البنوك	غير هام جدا	قليل الأهمية	متوسط	هام	هام جداً
س١١ تتعدد احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المتعلقة بأداء البنوك حدد درجة موافقتك علي أهمية كل من المؤشرات التالية:	غير هام جدا	قليل الأهمية	متوسط	هام	هام جداً
١١- ١الربحية : معدل العائد على حقوق الملكية – معدل العائد على الاصول	١	٢	٣	٤	٥
١١-٢ كفاية رأس المال : وهى عبارة عن حقوق الملكية / اجمالى الأصول	١	٢	٣	٤	٥
١١-٣جودة الأصول مثل القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض	١	٢	٣	٤	٥
١١- ٤السيولة مثل نسبة السيولة الفعلية لدى البنوك	١	٢	٣	٤	٥

بالعملات الاجنبية والمحلية					
١١-٥الفاعلية : مثل معدل دوران الأصول وحصة البنك فى السوق واجمالى الإيرادات الى اجمالى الاصول	١	٢	٣	٤	٥
١١-٦الكفاءة: مثل المصروفات التشغيلية الى اجمالى الايرادات	١	٢	٣	٤	٥
١١-٧ المخاطر: مثل اجمالى الالتزامات الى حقوق الملكية، اجمالى القروض- القروض المتعثرة الى اجمالى الأصول	١	٢	٣	٤	٥